الأمم المتحدة

A/58/PV.23

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٢٣**
الاثنين، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد الأونرابل روبرت هنت ..... (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٦ من جدول الأعمال
انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى

(د) انتخاب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

مذكرة من الأمين العام (A/58/396)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/58/396 المتضمنة مذكرة الأمين العام، بموجب البند الفرعي (د) من البند ١٦ من جدول الأعمال والمتعلق بانتخاب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

وبموجب مقرر الجمعية العامة ٣١٠/٥٥ المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وبناء على اقتراح الأمين العام (A/55/519)، انتخبت الجمعية العامة السيد رود لوبرس لشغل منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لفترة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

وقضت الجمعية العامة، بموجب قرارها ١٨٦/٥٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بالإبقاء على منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لفترة خمس سنوات أخرى تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

وطبقا للإجراء المعمول به بموجب الفقرة ١٣ من النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يقترح الأمين العام على الجمعية العامة تمديد ولاية السيد رود لوبرس في منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لفترة سنتين تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

هل لي إذا أن اعتبر أن الجمعية العامة توافق على المقترحات الواردة في الوثيقة A/58/396 وتقرر تمديد ولاية السيد رود لوبرس في منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لفترة سنتين تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؟

وقد تقرر ذلك.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

03-54290 (A)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود، بالنيابة عن الجمعية، أن أهنئ السيد رود لوبرس على تمديد تعيينه مفوضا ساميا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

أعطي الكلمة لممثل الصين الذي سيدلي ببيان باسم مجموعة الدول الآسيوية.

السيد شي بوهوا (الصين) (تكلم بالصينية): اسمحوا لي بأن أخاطبكم باسم المجموعة الآسيوية.

إن المجموعة الآسيوية تؤيد الاقتراح الذي قدمه الأمين العام السيد كوفي عنان بتمديد ولاية السيد رود لوبرس لفترة سنتين. ومنذ أن تولى السيد لوبرس مهام منصبه في عام ٢٠٠١، بذل جهودا جمة من أجل التصدي لمشكلة اللاجئين في جميع أنحاء العالم، وقد تم بفعل ذلك إحراز تقدم كبير. وإننا نود أن نعرب عن تقديرنا لجهوده هذه.

إن المجموعة الآسيوية على استعداد لأن تعمل عن كثب مع السيد رود لوبرس وكذلك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وستواصل بذل جهودها بغية إيجاد حل لمسألة اللاجئين في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل ليتوانيا الذي سيدلي ببيان بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية.

السيد شركشنيس (ليتوانيا) (تكلم بالانكليزية): تتشرف ليتوانيا، بوصفها رئيسة المجموعة الإقليمية لدول أوروبا الشرقية لشهر تشرين الأول/أكتوبر بأن تتكلم بالنيابة عن وفودنا.

إن إحدى وعشرين دولة من أوروبا الشرقية تؤيد بالكامل اقتراح الأمين العام بتمديد ولاية السيد رود لوبرس في منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين للسنتين المقبلتين.

وإنه لمن دواعي سروري العظيم أن أهنئ، بالنيابة عن المجموعة، السيد رود لوبرس على تمديد تعيينه.

وأود أن أعرب عن كامل ارتياح المجموعة لموافقة الجمعية العامة على تعيينه في هذا المنصب الهام وأن أؤكد للسيد رود لوبرس دعمنا المتواصل لجهود المفوض السامي.

وأود أيضا أن أعرب عن تقدير مجموعتي للمفوض السامي ولموظفيه على اهتمامهم الدائم بالمبادئ الأساسية لحماية اللاجئين، وهي مبادئ يجب أن نسعى جميعا إلى تنفيذها وصونها.

لقد دأب السيد رود لوبرس خلال السنوات الثلاث الفائتة على تكريس جهوده لتنفيذ الأهداف المشتركة للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان وحقوق اللاجئين. وقد اتسمت تلك الفترة بتحول حقيقي في مجال حماية حقوق الإنسان وبرؤية مشتركة واهتمام مشترك من المجتمع الدولي بأسره.

ويسرنا أن نبرز أن السيد رود لوبرس يدافع دائما عن حقوق الأضعف والأكثر تعرضا للخطر، وفي بعض الأحيان يواجه مصالح القوي والعتي.

وفي كفاحنا ضد التهديد الجديد للإرهاب، يمكن أن نسمع دائما صوت السيد لوبرس مطالبا بقوة باحترام حقوق الإنسان وحماية بني البشر. ويقف المفوض السامي دائما ضد الإجراءات والممارسات التي تعتمد قيودا مفرطة لا تنسجم والقانون الدولي للاجئين. وهو يعمل في إطار القوانين الدولية للاجئين وحقوق الإنسان والقانون الإنساني، فضلا عن المعايير المتعارف عليها دوليا والمتعلقة بمعاملة اللاجئين والأشخاص الآخرين الذين تهتم بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وقد أصبح نجاح العمليات الإنسانية التي نفذتها المفوضية لحماية حياة ملايين اللاجئين والأشخاص المشردين أمرا له أهمية حيوية بوصفه مطلبا أساسيا للسلام والاستقرار.

ونحن مقتنعون بأنه، في ظل قيادته، سيتواصل تعزيز عمل المفوضية. ويستحق التنفيذ كل من مبادرات المفوض السامي المتمثلة في تعزيز المفوضية بوصفها مؤسسة متعددة الجنسيات، والاقتراح المعروف ''بالإعادات الأربع'' في حالات ما بعد الصراع، وهي إعادة التوطين وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار، واتباع نهج جديدة للتنمية من خلال الإدماج المحلي، وتنفيذ برنامج جديد للحماية وبرنامج المفوضية لعام ٢٠٠٤، أو ما يسمى بالاتفاقية المعززة.

إن حماية اللاجئين والبحث عن حلول دائمة لمحنتهم ضرورة إنسانية حتمية لكنها أيضا تتعلق أساسا بالإسهام في السلام والأمن الدوليين. فاللاجئون هم حصيلة الاضطهاد والصراعات وفي الوقت نفسه يمكن لمشاكل اللاجئين غير المحلولة أن تكون ذاتها سببا للصراع وعدم الاستقرار. ولذلك فمن الحيوي أن يدعم المجتمع الدولي المفوضية في جهودها من أجل إيجاد حلول للاجئين ولأفراد آخرين يبعثون على القلق.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا كامل تأييدنا للسيد رود لوبرس وتعاوننا معه وأتمنى له النجاح في دوره المتجدد بوصفه مفوضا ساميا للاجئين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل إسبانيا الذي سيدلي ببيان بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): سأتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، التي أرأسها هذا الشهر.

إننا نود أن نعرب عن اغتباطنا لتمديد ولاية المفوض السامي لشؤون اللاجئين السيد رود لوبرس.

لقد بدأت ولاية السيد رود لوبرس في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، وقد دأب طيلة ما يقرب من ثلاث سنوات على بذل جهود حثيثة وفعالة تستحق الثناء بوصفه رئيسا لوكالة من وكالات الأمم المتحدة يتسم عملها بأهمية حيوية. ولهذا السبب، نرحب بقرار الأمين العام، ونثني عليه من أجله. ونود أن نبلغ السيد رود لوبرز بأن بوسعه أن يعتمد على تعاون مجموعتنا الكامل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل كوستاريكا، بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

السيد ستانيو أوغارتي (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، لأعرب عن تأييدنا لتمديد فترة عمل السيد رود لوبرز مفوضا ساميا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمدة عامين آخرين.

ولما كانت هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها أمام هذه الجمعية، أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المكتب الآخرين، عن تهانينا بمناسبة انتخابكم. ونحن متأكدون من أن سجلكم وخبرتكم المعروفين سيمكنان من اختتام عمل الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة بنجاح.

تعتبر منطقتنا أن الطابع الإنساني والسياسي المحض الذي تتسم به أعمال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ذو أهمية حاسمة، لأنه يعطي حماية دولية للاجئين ويحاول إيجاد حلول دائمة لمشاكلهم. ونذكر بأن حلا كهذا من شأنه أن ينطوي، أولا وقبل كل شيء، على العودة الطوعية إلى الوطن باعتبارها الحل المفضل. ونعلم أن من الضروري القيام بعمل دولي منسق لمساعدة اللاجئين. وفي هذا الشأن،

نؤكد أن الحماية الدولية وظيفة دينامية، عملية التوجه، يضطلع بها بالتعاون مع الدول والشركاء الآخرين، وذلك، في جملة أمور، للتشجيع على قبول، واستقبال ومعاملة اللاجئين وتيسير هذه الأمور وإيجاد حلول دائمة لحمايتهم.

وقد جرى التصدي لهذا التحدي في الأعوام الأخيرة بفضل مهارات القيادة التي يتحلى بها السيد لوبرز في القيام بعمله، ولهذا السبب، نؤيد تمديد فترة عمله في منصبه، حتى يمكنه أن يواصل عمله المتعلق بتوفير الحماية الدولية والمساعدة المادية للاجئين، وأيضا السعي للتوصل إلى حلول دائمة لمشاكلهم. وستظل مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي تتابع باهتمام أنشطة السيد لوبرز في فترة عمله الثانية في منصبه، وسنواصل تأييده في هذا العمل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل رواندا، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

السيد كمانزي (رواندا) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، التي نتشرف برئاستها لشهر تشرين الأول/أكتوبر، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئ السيد رود لوبرز، على تمديد الأمين العام للأمم المتحدة لولايته للعامين المقبلين ليرأس مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ولا يشك أحد في أن السيد رود لوبرز سيواصل ممارسة مهاراته والتزامه الشخصي في خدمة المجتمع الدولي لحل المشاكل المختلفة للاجئين الذين يقدر عددهم في قارتنا، للأسف، بالآلاف. ونحن نتمنى له كل نجاح ونؤكد له تأييد أفريقيا التام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا، تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البند الفرعي (د) من البند ١٦ من جدول الأعمال.

البند ٦٠ والبند ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية: تقرير الأمين العام (A/58/323)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/58/1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لعل الأعضاء يذكرون أن الأمين العام قدم تقريره عن أعمال المنظمة إلى الجمعية العامة في الجلسة العامة السابعة يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر.

السيد بنونة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائكم الكلمة لي عند افتتاح هذه المناقشة الحاسمة التي تجرى في الدورة الثامنة والخمسين بشأن مسائل التنمية، وعلى وجه الخصوص، تنفيذ نتائج مؤتمر قمة الألفية. ونحن، في مجموعة الـ ٧٧ والصين، نعرف أنكم تعلقون أهمية كبيرة على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

قبل أن أنتقل إلى جوهر هذه المناقشة، أود أن أعرب عن شكرنا الخالص للسيد كوفي عنان، الأمين العام، على تقريره البالغ الأهمية والجيد الهيكلة الذي قدمه إلينا في بداية هذه الدورة، والذي يعرض التقدم المحرز، حتى الآن، في تنفيذ أهداف الألفية، وما لا يزال يلزم القيام به لتحقيق أهدافها.

في وقت كان المجتمع الدولي يتوقع فيه تنفيذا متسارعا لالتزامات كل دولة من الدول الأعضاء بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ظهرت تهديدات جديدة عرضت للخطر، للأسف، المناخ الدولي المتسم بالتعاون وتوافق الآراء الضروري لتحقيق السلم الدائم والتنمية المستدامة.

لا تزال استعادة مناخ التعاون الدولي وتوافق الآراء هذا، في رأينا، الهدف الرئيسي، وينبغي أن توجه عملنا الجماعي المتعدد الأطراف حتى نحفظ مصداقية منظمتنا العالمية ونزيد فعاليتها.

ولا يزال الالتزام المسؤول دون تحفظات من جانب المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص أكثر البلدان تقدما في

النمو، في سياق من التعاون القوي المثمر من أجل التنمية المستدامة لفائدة الجميع، هو العنصر الحيوي الذي يمكنه مواصلة تعزيز الثقة في منظومتنا للأمم المتحدة في هذه الأوقات الصعبة.

لقد لاحظنا التقدم الكبير المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية، والصادرة عن مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة الكبرى التي عقدت منذ عام ٢٠٠٠.

ومع ذلك، لا تزال الآفاق بالنسبة لأفريقيا، للأسف، مصدر قلق. وبالفعل، من المتوقع أن يقل عدد الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع في كل مناطق العالم، عدا أفريقيا، حيث لن توقف معدلات النمو المقدرة انتشار الفقر، وبالتالي، لن تحقق أهداف التنمية المستدامة. وهذه التنمية عملية تعتمد على عدد من العوامل، وعلى وجه الخصوص، على التمويل المتزايد للتنمية عن طريق تخفيف الديون وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وأيضا على نجاح المفاوضات التجارية التي تجريها منظمة التجارة العالمية.

نتفق مع السيد كوفي عنان في أن التجارة الدولية المعززة والمتوازنة والمنصفة وسيلة من وسائل مساعدة أفقر البلدان على مكافحة الجوع والفقر وتحقيق أهداف الألفية الإنمائية.

وقد شدد إعلان الدوحة على أن التنمية ومصالح أفقر البلدان ينبغي أن تكونا مسألتين مركزيتين في مفاوضات التجارة. وللأسف، أن المفاوضات التي جرت بعد ذلك في منظمة التجارة العالمية في جنيف لم تضمن متابعة ملموسة لإعلان الدوحة. وينبغي أن يشجعنا فشل المفاوضات في كانكون على مضاعفة جهودنا لنحقق في المستقبل القريب نتائج مرضية لاستعادة ثقة البلدان النامية وإرسال رسالة إيجابية للاقتصاد العالمي. وقد تكلمت عن الفشل في كانكون، ولكن آخرين تكلموا أيضاً عن أن البلدان النامية أظهرت قدراً كبيراً من التضامن في كانكون، مما مكن من عدم قبول أي تنازل مقترح.

وينبغي للحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، الذي سيعقد في نهاية هذا الشهر، بوصفه آلية عالمية للتنسيق والمتابعة، أن يمكننا من إجراء دراسة متماسكة لتنفيذ الالتزامات التي قطعت في مونتيري وتقييم التقدم المحرز.

والعمل الذي اضطلعت به الأمم المتحدة للتعجيل في تنفيذ توافق آراء مونتيري يجب أن يصاحبه زيادة في تعاون الجهات الأخرى التي لها مصالح، بما فيها مؤسسات بريتون وودز المالية ومنظمة التجارة العالمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وتقتضي التنمية المستدامة أيضاً ضمان الأمن الغذائي، وكذلك ضمان توفير خدمات صحية وتعليمية مناسبة.

ومن دواعي سرورنا أن الأمم المتحدة بذلت كل جهد لتحسين الوصول إلى الغذاء والرعاية الطبية بتشجيع زيادة التعاون الدولي مدعوماً من قبل المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، من بين جهات أخرى، لمساعدة البلدان النامية على وضع استراتيجيات لأمنها الغذائي وتنميتها الزراعية، وتكييف هذه الاستراتيجيات وتعزيزها.

إن دعم مؤسسات بريتون وودز ومنظومة الأمم المتحدة لاستراتيجية موضوعية لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية التزام من شأنه أن يساعد البلدان النامية على تحقيق أولوياتها الوطنية.

وكما قلنا في بداية هذا العام، أثناء فترة رئاستنا لمجموعة الـ ٧٧، يتعين أن تكون لدينا مؤشرات وطنية ودولية ليتسنى لنا تقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الألفية الإنمائية. ونحن الآن بصدد وضع هذه المؤشرات.

ينطوي جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ جوهانسبرغ على مجموعة من الالتزامات بالتنمية المستدامة.

ومن الواضح أنه يتعين اتخاذ إجراءات عملية لتنفيذها. ولهذا السبب أُعد هذا العام، أثناء الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة، برنامج متعدد السنوات، يغطي الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٧، للحفاظ على الزخم الذي تولد في جوهانسبرغ. وقدمت مجموعة الـ ٧٧ مساهمة حاسمة في إعداد هذا البرنامج المتعدد السنوات. ونأمل أن يعزز هذا البرنامج عملية تنفيذ ومتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

في إطار لجنة التنمية المستدامة، من شأن برنامج متعدد السنوات أن يمكن من تقييم جميع القضايا والمسائل المشتركة التي حددتها خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، بهدف تحديد الفجوات في تنفيذها واتخاذ الإجراءات الضرورية لإصلاحها. وأثناء الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة، عملت مجموعة الـ ٧٧ على التأكد من أن برنامج العمل حافظ على سلامة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وضمن معاملة متساوية لجميع المواضيع التي جرى تحديدها. وباعتماد برنامج العمل المتعدد السنوات هذا أصبح لدى المجتمع الدولي ما نسميه خريطة طريق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

واسمحوا لي أيضاً أن أُذكر بأن المياه والنظافة الصحية والإسكان مسائل ستدرسها اللجنة بتعمق. ونأمل أن يكون بدء هذا البرنامج المتعدد السنوات، من خلال النظر في هذه المسائل، عملية ناجحة تبعث على الثقة وتثبت وجود إرادة حقيقية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يعرف الأعضاء أن إصلاح الأمم المتحدة ربما كان وسيظل الموضوع المهيمن على هذه الدورة. ومجموعتنا مقتنعة بأن إصلاح المؤسسات المتعددة الأطراف ضروري الآن أكثر من أي وقت مضى، ليتسنى لمنظمتنا أن تتكيف مع المشاكل والأوضاع الجديدة في العالم. الإصلاح ليس غاية في حد ذاته. والغرض هو زيادة التعاون الدولي، وعلى وجه الخصوص تنفيذ الالتزامات التي قُطعت في مختلف مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة، لتمكين البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، من تحقيق أهداف الألفية الإنمائية ليتسنى لها تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها.

في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، اعتمدت الجمعية العامة قراراً هاماً للغاية أسهمنا، بالتعاون مع المجموعات الأخرى، إسهاماً كبيراً لضمان اعتماده. وأنا أشير هنا إلى القرار المتعلق بالتنفيذ المتكامل والمنسق لنتائج مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الرئيسية، ومتابعتها. وقد أكد نص القرار مجدداً على التصميم على تنفيذ الالتزامات التي قطعت، والتقيد بها، وعلى وضع تنفيذ أهداف التنمية التي حددتها الأمم المتحدة في صميم سياسات التنمية والتعاون. وكما يعرف الأعضاء، جرى التسليم بأن الهدف رقم ٨، المعني بوسائل التنفيذ، أساسي لتنفيذ الأهداف السبعة الأولى.

وبهذا القرار أصبح لدينا الآن إطار. وبفضل ذلك القرار، فإن لدينا الآن إطارا يتعين علينا جميعا العمل معا من أجل إعطاءه محتويات معينة.

الجانب الأساسي الآخر للقرار الذي اتخذ في حزيران/يونيه، يقضي بعقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية في عام ٢٠٠٥. وأعتقد أن الوقت قد حان للشروع في التحضير لمؤتمر القمة الآن. وستجد الجمعية العامة الدعم الكامل من مجموعة الـ ٧٧ والصين لهذه التحضيرات. ويحدونا الأمل في أن يتوج ذلك الاجتماع بالنجاح حيث ستكون له أهمية كبرى لبلايين البشر.

وفي الختام، أود باسم مجموعتنا أن أعيد التذكير بأن الأمم المتحدة حاملة رسالة أخلاقية عالمية مكرسة في مقاصد ومبادئ الميثاق، يجب على كل إصلاح مؤسسي أن يصونها ويعززها لجعلها أكثر فعالية. ذلك هو التحدي الذي يتعين

علينا مواجهته معا من خلال إجراءات متسقة وجماعية على الدول كافة، كبيرها وصغيرها، أن تتحمل نصيبها من المسؤولية كي نصون الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وأهوال الفقر والأمية.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ويشاطر هذا البيان كل من البلدان المنضمة إلى الاتحاد، وهي إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، والبلدان المنتسبة، وهي بلغاريا وتركيا ورومانيا.

ونشكر الأمين العام على تقريره الهام والشامل وعلى البيان الذي أدلى به في المناقشة العامة. ويظل إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) يكتسي أهمية محورية في تحديد جدول أعمالنا. والاتحاد الأوروبي ملتزم بالمبادئ والأهداف التي يحددها. وإننا نولي أهمية متساوية لجميع أجزائه، المتعلقة بجملة أمور، من بينها السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد. ويبين تقرير الأمين العام التقدم الذي أحرزناه في تنفيذ الإعلان وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويسلط التقرير الضوء على التحديات الجديدة وعلى المجالات التي يعتبر فيها التقدم غير كاف، ويضع المسائل الرئيسية التي يتعين علينا معالجتها.

ويكمن أساس نهج الاتحاد الأوروبي في التزامنا الشديد بالتعددية الفعلية والتحرك الجماعي من أجل التصدي للتحديات العالمية المشتركة. وتشدد الاستراتيجية الأوروبية التي نعمل على صياغتها ذلك الالتزام بالتعددية الفعلية. ونحن على يقين من أن الأمم المتحدة تشكل ويجب أن تبقى المحفل الرئيسي للتعاون الدولي والأداة الحيوية للتحرك المشترك على الصعيد العالمي. لذا، فإننا نقبل مسؤوليتنا المشتركة لضمان أن تبقى الأمم المتحدة فعالة كما ينبغي لها أن تكون في السعي إلى تحقيق تلك الأهداف. والمبادرة التي أطلقها الأمين العام من أجل إصلاح المنظمة وتعزيزها تمثل مصلحة مشتركة والتزاما لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ونهيب بجميع الدول الأعضاء أن تبدي الإرادة السياسية والنزعة العملية والحس الخلاق في هذا المسعى. ويتعين علينا مواجهة هذه التحديات الحاسمة التي بينها الأمين العام والقضايا الأوسع التي تطرحها على النظام العالمي. فعلى سبيل المثال، نسلم بحالة إصلاح مجلس الأمن والجمعية العامة وأجهزة وآليات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى.

ونقر بأن هذه المسائل معقدة. وإيجاد الأجوبة الصحيحة يتطلب إجراءات مكثفة وأكثر تركيزا. وفي ذلك السياق، نؤيد أيضا اقتراح الأمين العام القاضي بدعوة شخصيات بارزة لاستعراض التحديات التي نواجهها والنظر في اتخاذ ما قد يلزم من خطوات أخرى لمواجهتها. ونتطلع إلى تلقي توصيات من الأمين العام في عام ٢٠٠٤، استنادا إلى عمل الفريق في شتى مجالات إعلان الألفية التي ذكرها في تقرير الحالة الأخير الذي قدمه.

علينا ألاّ نؤجل عمل اليوم إلى الغد، وعلينا أن ندفع بإجراءات الإصلاح إلى الأمام هذا العام خلال الدورة الحالية للجمعية. وخلال هذه الدورة، ينبغي للجمعية العامة على وجه الخصوص أن تتعامل مع مسألة وضع استعراض لميزانية الأمم المتحدة العادية على مرحلة واحدة، متابعة لقرار العام الماضي بشأن الإصلاح.

ونثني بشدة على التقدم الذي تم إحرازه بقيادة الأمين العام في مجال إصلاح الأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة والأنشطة التشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة. لكن ثمة المزيد مما ينبغي القيام به. ونحن سنواصل دعمنا لهذا العمل. كما أننا مستعدون للمشاركة بنشاط في عملية الإصلاح.

وفي الحقيقة، يتعين على الدول الأعضاء أنفسها أن تبذل مزيدا من الجهود من أجل إصلاح وتعزيز أجهزة الأمم المتحدة الحكومية الدولية وجعلها أكثر فعالية. وإننا نرحب بالمبادرات التي أطلقها الرئيس لتنشيط أعمال الجمعية. وسنؤيد جهوده بشدة. وإننا، شأن الرئيس، نريد أن يكون عمل الجمعية مركزا وعملي المنحى بصورة أكثر وأن يحقق أثرا سياسيا أكبر في النقاش العالمي. وإن من مصلحتنا الكبرى، كما قال الرئيس.

”أن نثبت بأعمالنا أن الجمعية العامة ليست لها القدرة فحسب، ولكن أيضا الإرادة السياسية للتصدي على نحو بناء للمشاكل المعقدة التي يواجهها العالم وحلّها وسد الفجوة بين أهدافنا التي اتفقنا عليها وبين الموارد التي نحتاج إليها لتحقيقها .... وبوصفها هيئة مدافعة، ومشرفة، وواضعة للسياسة، يجب أن تقدم [الجمعية] التوجيه اللازم لكفالة الاتساق في المنظومة“... (A/58/PV.7 صفحة ٢)

ونحن نرحب بالتطورات التي طرأت مؤخرا على أساليب عمل مجلس الأمن، وهي أساليب ينبغي المضي في تطويرها، لكننا نرى أن ثمة حاجة إلى إصلاح شامل يجعل المجلس أكثر تمثيلا وفعالية وديمقراطية. وعلينا، من المنطلق نفسها أن نعزز الدور التنسيقي الذي يؤديه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجمل منظومة الأمم المتحدة. وتحقيقا لهذا الغرض، علينا الآن أن نطبق استنتاجات الجمعية العامة المتعلقة بتنفيذ ومتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعات قمتها الرئيسية بأسلوب متكامل. وفي هذا الصدد، اتفق وما قاله في وقت سابق ممثل المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. إن علينا أن نتمعن أكثر في اقتراحات وأفكار رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويتعين علينا أن ننظر، في جملة مسائل، في كيفية تحسين التعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، والبناء منطلقين على نحو أشد من المبادرات الأخيرة، بما يساعد على تعزيز تماسك منظومة الأمم المتحدة وفعاليتها.

إننا، إذ نشرع في متابعة مجمل نطاق إعلان الألفية، يجب أن ندرك أن هذه العملية تمثل مجموعة عناصر مترابطة ضمن جدول أعمال واحد. فعلى سبيل المثال، لا يمكن للتنمية أن تزدهر بدون السلم والأمن، والعكس كذلك، لا بل إن جدول أعمال التنمية يجب أن يكون أفضل ترابطا مع عنصر منع نشوب الصراعات – ومرتبطا ببناء السلم – من أجل إدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومهمتنا لا تتمثل في إذا كان يتوجب علينا التصدي لما يسمى بتهديدات الأمن القاسية أو اللينة، بل في التعامل معها جميعها بأكبر فعالية ممكنة.

وفي مجال السلم والأمن، فإن الاتحاد الأوروبي سيضطلع بدوره الكامل من أجل تفعيل ميادين منع الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام. وسنعمل على تحقيق ذلك، في إطار الأمم المتحدة ومع المنظمات الأخرى ومع جميع شركائنا. كما سنعمل على تعزيز منطلقات الإعلان المشترك الذي وقع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة عليه مؤخرا بشأن إدارة الأزمات.

ويجب علينا أيضا أن نتعامل مع التهديدات الجديدة. فانتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب يعتبران خطرين أساسيين يهددان الأمن والسلم الدوليين. وإننا نشاطر الأمين العام رأيه حول أهمية الصكوك الدولية في معالجة هذه المسألة، وضرورة ضمان التزام عالمي وامتثال كامل لهذه الصكوك. وفي هذا الصدد، فإننا سنواصل تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأوروبي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

إن إعلان الألفية يقدم جدول أعمالا واضحا من أجل التنمية تم تعزيزه من خلال الأهداف الإنمائية للألفية وقمتي الأمم المتحدة الرئيسيتين اللتين انعقدتا في مونتيري وجوهانسبرغ. وعلينا أن نواصل، من منطلق روح الشراكة، سعينا المشترك من أجل تنفيذ الأهداف والمقاصد التي حددتها هاتان القمتان والوفاء بالجداول الزمنية الواضحة التي اتفقنا عليها. ويبقى الاتحاد الأوروبي ملتزما كامل الالتزام بتعهده بتحقيق أهداف التنمية الألفية. وسيتطلب ذلك جهودا متجددة للتعامل، على سبيل المثال، مع وبال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومسألة الاستدامة البيئية، فضلا عن التوصل إلى نتائج ناجحة لجولة الدوحة للتنمية. وفي هذا السياق، ستبقى أفريقيا في صلب التزام الاتحاد الأوروبي. ونحن نؤيد المبادئ والأهداف المنصوص عليها في برنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

ويواصل الاتحاد الأوروبي تركيزه الكامل على الجهود الرامية إلى الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها في مؤتمر مونتيري لتمويل التنمية بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونتطلع إلى الحوار الرفيع المستوى الذي تقرر عقده بشأن هذه المسألة في وقت متأخر من هذا الشهر.

ويجب علينا أن نواصل العمل على تعزيز الديمقراطية وحكم القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي يمكن ضمانها بأفضل طريقة من خلال التعددية الفعالة. ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن سيادة القانون ينبغي أن تدخل، حسب الاقتضاء، في إطار عمليات السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة. ونؤيد، تحقيقا لهذا الغرض، تعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون. ويجب علينا أن نجعل عمل الأمم المتحدة فعالا قدر الإمكان وذلك بدعم وتعزيز جهود المفوض السامي لحقوق الإنسان ومفوضية حقوق الإنسان. وباسم الاتحاد الأوروبي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد، مرة أخرى، بالخدمة والتضحيات التي قدمها سيرجيو دي ميلو وسائر موظفي الأمم المتحدة الآخرين الذين لقوا حتفهم. ويجب علينا أن نعزز تركيز جهود جميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة على حماية المدنيين والأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة وكذلك على حقوق النساء.

وفي الختام، تمثل الأمور التي ذكرتها عددا كبيرا من التحديات التي يتعين على الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تواجهها. وسيجري العمل على مسارات عديدة حيث سيقوم الاتحاد الأوروبي بالمساهمة بشكل نشط في هذا العمل.

إننا نرحب بفكرة تنظيم ملتقى هام في عام ٢٠٠٥ لاستعراض التقدم المحرز واتخاذ مقررات جديدة. ومثل هذا الحدث يجب أن يقدم دفعا سياسيا جديدا لتحقيق الأهداف التي حددها إعلان الألفية ومؤتمرات قمم الأمم المتحدة الرئيسية. إننا نتطلع إلى الأمين العام ليقوم بتقديم الاقتراحات للجمعية العام المقبل حول هيكلة مثل هذا الحدث.

وفي نفس الوقت، دعونا نمضي قدما بمزيد من العمل والإصلاح حيث تتواجد الأرضية المشتركة التي نستطيع أن نبني عليها النهج التدريجي الذي يحقق لنا أشواطا من التقدم. فلنركز على تنفيذ الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا ولنبق متحدين في السعي إلى تحقيق التطلعات الطموحة التي نص عليها إعلان الألفية.

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود أن أتوجه إليكم، سيادة الرئيس، بخالص التهاني على انتخابكم بجدارة على رأس الجمعية العامة. ونحن واثقون من أنكم وبفضل تجربتكم وكفاءتكم وتفانيكم ستتمكنون من تحقيق المهام الصعبة الموكلة إليكم. ولكم بالتأكيد أن تعولوا على كامل تعاون وفدي معكم واتباع إرشاداتكم لإنجاح أعمال هذه الدورة.

كما أود أن أشكر الأمين العام على التقارير الممتازة التي قدمها عن أعمال المنظمة، وعن تطبيق إعلان الألفية الذي تم اعتماده في كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٠.

وأضم صوتي إلى البيان الذي ألقاه الممثل الدائم للمغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن هذا النقاش يتيح لنا فرصة لتقييم ما تم اتخاذه في مختلف مجالات أنشطة المنظمة خلال العام المنصرم، وكذلك التقدم المحرز والمشاكل التي صادفناها أثناء السنوات الثلاث الماضية في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بمختلف أجزاء إعلان الألفية.

إن دراسة متأنية للتقريرين وتحليلا واضحا لما تم إنجازه وما يحتاج بعد إلى إنجاز يؤديان بنا إلى استنتاج أن الحاجة إلى منظمة قوية وفعالة غدت أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. إذ من الواضح أننا لن نتمكن من بلوغ أهداف إعلان الألفية ما لم نتمكن من تحقيق إصلاح جذري للأمم المتحدة هي في أمس الحاجة إليه.

إن سعة وتنوع أنشطة المنظمة قد تم تناولهما بشكل واف في التقريرين. والوقت المحدد لهذا النقاش لا يسمح بطبيعة الحال بأن نتناول جميع تلك الأنشطة بالتفصيل. وستتاح لنا في الأسابيع القادمة فرصة مناقشة بعض المواضيع الهامة بالتفصيل، مثل الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، وإصلاح الأمم المتحدة، وتنسيق المساعدة الإنسانية، ونتائج تنفيذ الدورة الاستثنائية المكرسة للطفل، وغير ذلك من المسائل المتصلة بالتنمية والسلم والأمن الدوليين. لذلك، فإنني سأشير إلى تعليقاتنا الأولية حول أبرز جوانب تقرير الأمين العام المتعلقة بتطبيق إعلان الألفية، وخاصة في ما يتعلق بمبادرته الداعية إلى بدء إصلاحات مؤسسية جذرية، ونداءه الموجه إلى كل دولة عضو لكي تحاول التوصل إلى اتفاق حول هذا الموضوع بوصفه أولوية وطنية. وقد كرر نداءه هذا في بيانه أمام الجمعية العامة مباشرة قبل افتتاح المناقشة العامة.

إن العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في مواجهة تحديات العولمة وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية يطرح تساؤلا حول ما إذا كانت الوسائل المتاحة للمنظمة على مستوى طموحاتها وما إذا كانت هذه الهياكل والآليات وأساليب العمل ملائمة لطبيعة التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة اليوم. تلك المهمة جسيمة ومعقدة لأننا بحاجة إلى السيطرة على آثار العولمة، والحد من الفقر وعدم المساواة، واستئصال شأفة الأمراض وبوجه خاص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتيسير التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واحتواء الأخطار القديمة والجديدة التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وبشكل خاص الإرهاب، فضلا عن تسوية المشاكل الأخرى الإنسانية والبيئية والمتعلقة بحقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بإشارة الأمين العام في تقريره عن متابعة إعلان الألفية إلى أن الإرهاب يشكل في حد ذاته انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية ويجب مكافحته على هذا الأساس. إن مواجهة ذلك التحدي يتطلب تعزيز قدرة المجتمع الدولي على التحرك الجماعي. والأمم المتحدة، بوصفها المنظمة العالمية توفر الإطار المناسب الذي لا بديل عنه في تحرك المجتمع الدولي برمته جماعيا وبشكل موحد. بيد أنه يلزم أكثر من أي وقت مضى قلب صفحة جديدة للتأقلم مع الاحتياجات المستجدة لعالم مستمر في التغير وللانتهاء بصورة حاسمة وثابتة من عملية الإصلاح الجارية.

وخلال المناقشة العامة التي جرت على مدى الأسبوعين المنصرمين، جددت الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء التزامها بالتعددية وأكدت بكل شدة على ضرورة متابعة الالتزامات الواردة في الجزء ثامنا من إعلان الألفية المتعلق بتعزيز الأمم المتحدة.

إن تنفيذ الإصلاح بفعالية يتسم بأهمية أساسية إذا ما أريد للأمم المتحدة أن تصبح أكثر كفاءة واتساقا وديناميةً، منظمة تواصل أداء دور الحفاز في التغيير وتكون منبرا للحوار والتحرك المحدد.

ومن المؤسف أن مناخ التعاون والتوافق الذي ساد بعد الهجمات الإرهابية المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قد تعرض لخطر التقويض الشديد بفعل الأزمة التي واجهتها منظمتنا في مطلع هذه السنة. لقد برزت انشقاقات عميقة داخل المجتمع الدولي أدت إلى ظهور شكوك عديدة حيال فعالية وجدوى ومصداقية النظام الأمني الجماعي على النحو الذي حدده الميثاق. بيد أننا نأمل كل الأمل أن تخرج الأمم المتحدة قوية من الاختبار الذي عانت منه، لا سيما وأنه يبدو أن مجلس الأمن استعاد الإجماع ووحدة الرؤية، وأن الجميع عادوا لا يكتفون بالاعتراف بالدور المركزي للأمم المتحدة في عراق ما بعد الحرب بل أصبحوا يبدون الرغبة فيه.

ووفقا لذلك، نشاطر فكرة الأمين العام في تقريره عن متابعة إعلان الألفية بأن القوة الرئيسية للمنظمة تتمثل في شرعيتها المتجذرة في المبادئ الأساسية للقانون الدولي المعترف بها من جميع الدول والتي يعبر عنها المجتمع الدولي بأسره.

إن التعددية التي تشكل منظومة الأمم المتحدة أساسها ينبغي الحفاظ عليها وتعزيزها إذا ما أردنا للشؤون الدولية أن تدار بفعالية ومصداقية. ووفقا لذلك، نؤمن بأن قرارات مجلس الأمن ستحظى بمزيد من الدعم إذا ما كان التصور المنطبع في الأذهان عن هذا الجهاز بأنه جهاز تمثيلي بقدر أكبر. فمجلس الأمن الموسع المصلح من شأنه أن يكون أقدر على زيادة الثقة بينه وبين أعضاء المجتمع الدولي الآخرين بما يتيح لهؤلاء التأكد من أن أعضاء المجلس يمثلون مصالحهم تمثيلا مناسبا وأقدر كذلك على ضمان التقيد بقراراته. وبعد المناقشات الطويلة المتكررة التي استمعنا إليها على مدى السنوات العشر الأخيرة بشأن إصلاح مجلس الأمن، وهي مناقشات لم تخرج للأسف الشديد بنتيجة، حان الوقت، كما أوحى الأمين العام، لوضع هذه المناقشة ضمن سياق الإصلاح الجذري الذي يشمل أيضا تنشيط الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لا بل ودور الأمم المتحدة برمتها في ميدان الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها مع مؤسسات بريتون وودز، ولإلقاء نظرة جديدة على دور مجلس الوصاية في ضوء المسؤوليات الجديدة التي عهدت الدول الأعضاء بها إلى الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة.

إننا نشاطر هذا التحليل ونتفهم الدوافع الكامنة وراء هذا النهج، ولا يسع وفدي سوى الترحيب بهذه المبادرة في هذه المرحلة. بيد أن من الأهمية التأكيد على أن الآلية المقترحة لإنشاء هيئة للشخصيات البارزة لدراسة هذه المسألة الهامة والحساسة وطرح توصيات لإجراء إصلاحات مؤسسية جذرية ينبغي أن تلبي عددا من الشروط التي تكفل تمتع هذه الهيئة بثقة الدول الأعضاء كافة ودعمها. وقبل كل شيء، يجب أن يعبر اختيار الشخصيات البارزة عن أوسع تمثيل جغرافي ممكن وأن يلبي الشروط اللازمة للنزاهة والكفاءة والحياد.

وفي هذا السياق، تشكل المعرفة المعمقة بشؤون المنظمة وأسلوب عملها شرطا أساسيا لا يجوز التقليل من أهميته أو تجاهله. وينبغي للدول الأعضاء أيضا أن تشارك، بطريقة من الطرق، في تحديد الولاية وأن تستشار وتدعى من جانب أعضاء الهيئة للتعبير عن آرائها، على أن يكون مفهوما في كل الأحوال، أن تقرير الأمين العام المتضمن استنتاجات الهيئة وتوصياتها سوف يرفع إلى الجمعية العامة للنظر فيه واتخاذ القرار اللازم.

ثمة شروط أساسية ينبغي الوفاء بها إذا ما أردنا التقيد بالإجراءات المعمول بها والممارسات النافذة ذات الصلة داخل المنظمة. إن هذه الشروط ليس من شأنها سوى تعزيز مصداقية الهيئة ومساعدتها على التمتع بدعم الدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو نيابة عن مجموعة ريو.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالاسبانية): بوصفي منسقا لمجموعة ريو، أود أن أدلي بهذا البيان نيابة عن الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبنما وبوليفيا وبيرو والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وغيانا وفنزويلا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس التي هي جميعا دول أعضاء في الآلية الرئيسية للتنسيق السياسي في أمريكا اللاتينية.

ونود أيضا أن نهنئ الأمين العام على تقريره الصريح عن تنفيذ إعلان الألفية. إن مجموعة ريو تشاطر تشخيصه وشواغله ومقترحاته.

وتحدو مجموعة ريو قناعة راسخة بأن النظام الدولي الذي يجب أن يسود العالم يجب أن يقوم على التعددية واحترام القانون الدولي. ويتحتم تعزيز منظومة الأمم المتحدة وتوحيد المعايير القانونية بشكل واضح متسق يتيح لنا العمل بقوة وفعالية وشرعية لمواجهة الأخطار والتحديات في ميادين السلام والأمن الدولي والتنمية.

وفي هذا الصدد، نتفق اتفاقا كاملا مع ما ورد في تقرير الأمين العام. فثمة، أولا، حاجة إلى إجراء إصلاح سريع وعاجل للمنظمة. ويجب أن يستند هذا الإصلاح إلى القيم العالمية المنصوص عليها في ميثاق سان فرانسيسكو والمحتفظة بوجاهتها حتى الآن، كما يجب أن يركز بشكل أساسي على الهيئات الرئيسية للمنظمة والعلاقات فيما بينها.

كذلك، فإن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يركز على تركيبته وعملية اتخاذ القرار فيه وأساليب عمله.

إن الجمعية العامة بحاجة فورية إلى إعادة تنظيم لأساليب وبرامج عملها. وبهذا الشكل، وحيث أنها تمثل الجهاز الديمقراطي الأهم في المنظمة، فإن بوسعها أن تستعيد دورها المركزي بوصفها محفلا سياسيا عالميا يتطرق إلى القضايا والشواغل العامة التي تساور المجتمع الدولي، سواء في ما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين أو بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. علاوة على ذلك، علينا أن نكفل الامتثال للقرارات الصادرة عنها.

إن أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي بحاجة إلى ترشيد وإلى توسيع نطاق نشاطه بحيث يعمل بفعالية على النهوض بالتنمية والعولمة على نحو لا يستثني أحدا. وكما قال الأمين العام، فإن هذه العملية تستلزم إعادة النظر في العلاقة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز بما يكفل مزيدا من مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرار الاقتصادي الدولي.

يجب أن تواصل الأمانة العامة تحسين إدارتها وتحملها للمسؤولية وعلاقاتها مع الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى كل هذا، يتعين أن نضمن حدوث تنسيق أفضل بين مختلف الأجهزة.

ثانياً، تؤيد مجموعة ريو أيضاً الاقتراح بتحقيق مزيد من التفاعل بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. ولا يجوز للأمم المتحدة أن تتجاهل هذه الجهات الفاعلة الجديدة، التي تكتسب أهمية متزايدة في النظام الدولي وتتمتع بتأثير أكبر من أي وقت مضى على تنمية بلداننا. ولذلك، فإننا نتطلع باهتمام إلى توصيات اللجنة الرفيعة المستوى التي أنشأها

الأمين العام لاستعراض العلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

ثالثاً، تلاحظ مجموعة ريو بقلق النقطة التي أثارها الأمين العام في تقريره، ومؤداها أننا نواجه في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية خطر فقدان بعض إنجازات العقد الماضي الهامة. وتناشد مجموعة ريو جميع الدول أن تعمل بجد لتشجيع الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان دون تحفظ.

رابعاً، تعتقد مجموعة ريو أن جداول الأعمال والشواغل في ميدان السلم والأمن الدوليين يجب ألا تحجب التحديات الكبيرة التي نواجهها في ميدان التنمية المستدامة، أو تحويلها إلى مستوى ثانوي.

المجتمع الدولي لا تقع على عاتقه المسؤولية فحسب، بل أيضاً الالتزام بالعمل بتصميم للتصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والإرهاب، والجريمة الدولية، وتهريب المخدرات، وللسعي للتغلب على حالات الإجحاف التي ظهرت في مكافحة هذه الأخطار وأخطار العصر الأخرى.

إلا أنه يقع على عاتق المجتمع الدولي أيضاً التزام سياسي وأدبي بالتصدي بحزم للفقر، سواءً كان على هيئة حرمان أو استبعاد اجتماعي أو بطالة. يجب ألا ننسى أن العِوَز والجوع والفقر سبب العديد من الأزمات الحالية.

مجموعة ريو ملتزمة بتحقيق أهداف الألفية الإنمائية. إلا أنها قلقة لأنه لم يحرز تقدم يذكر، بل في الواقع حدث تراجع في مجال أهداف هامة للغاية مثل تخفيف حدة الفقر. وتقع على عاتقنا، البلدان الصناعية والبلدان النامية أيضاً، الوفاء بالتزامنا بتحقيق هذه الأهداف، ويتعين علينا أن نحدد الجهود التي نبذلها لتحقيق هذا الغرض.

يجب أن تفي البلدان الصناعية بالتزاماتها في مجال التعاون من أجل التنمية، وكذلك التزاماتها المتعلقة بمستويات أعلى من الاستثمارات الوطنية والأجنبية في القطاعين العام والخاص، ليتسنى لبلدان أمريكا اللاتينية وسائر البلدان النامية تحقيق نمو مستدام كافٍ لتخفيف حدة الفقر وخلق فرص العمل. ولتحقيق هذا الهدف وإحراز تقدم على طريق تنفيذ برنامج الدوحة، لا بد من تحرير آليات نقل التكنولوجيا وتفعيل توافق آراء مونتيري.

في أيار/مايو من هذا العام في كوسكو، اتفق رؤساء الدول الأعضاء في مجموعة ريو على أن الوقت قد حان لإدخال آليات تمويل ابتكارية لدعم الجهود التي تبذلها بلداننا لتدعيم الحكم الديمقراطي وتخفيف حدة الفقر، وإيلاء اهتمام مباشر للمطالب الاجتماعية المتمثلة في العمالة وتحسين الدخل، مع التمكين في نفس الوقت من تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي مستدام.

وقد قدم خبراء مجموعة ريو اقتراحات محددة سيستعرضها قريباً وزراء الاقتصاد والمالية في بلداننا. وتشمل هذه المبادرات، من بين أشياء أخرى، إنشاء سلطات إقليمية للإشراف على الاستثمار في البنية التحتية وإدارة ماليات الحكومات على نحو أفضل من خلال إعادة صياغة أهداف ماليات الحكومة، وتخفيض تكاليف خدمة الدين بوضع آليات دين جديدة، مثل السندات المرتبطة بمؤشر، وإنشاء سلطة وصاية إقليمية في أمريكا اللاتينية لاستثمار القطاع الخاص في تطوير البنية التحتية العامة.

وتعتقد مجموعة ريو أن إنشاء آليات التمويل الابتكارية هذه يستحق أقصى درجات الاهتمام من المجتمع الدولي، لا سيما البلدان الصناعية، وكذلك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالقول إن مجموعة ريو تقبل التحدي الذي طرحه الأمين العام، المتمثل في أن ننجز بحلول عام ٢٠٠٥ إصلاحاً جذرياً للأمم المتحدة وأن نمضي قُدُماً لكي نقيّم على أعلى مستوى سياسي التقدم الذي أحرز والتراجع الذي حدث وجوانب القصور التي رأيناها في تنفيذ إعلان الألفية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد حسينيان (إيران) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين الذين سبقوني في توجيه الشكر للأمين العام على تقريره المقدم في إطار هذا البند من جدول الأعمال وعلى الكلمة التي ألقاها في المناقشة العامة.

واسمحوا لي أن أشيد إشادة خاصة بالأمين العام على قيادته الحازمة للمنظمة واستمرار اهتمامه في البحث عن حلول ابتكارية عملية. وفي هذا السياق، نرحب باقتراحه دعوة مجموعة من الشخصيات البارزة لدراسة التحديات التي تواجهها منظمتنا واقتراح أساليب ابتكارية للتصدي لها. ونحن واثقون بأن تركيبة وقيادة المجموعة ستعبران على نحو حقيقي عن عضوية منظمتنا.

إننا نتفق تماماً مع الأمين العام في أن العام الماضي كان عاماً صعباً بالنسبة للأمم المتحدة في مجال السلم والأمن؛ كما أن الحرب على العراق وضعت مبدأ الأمن الجماعي وروح الجلد لدى المنظمة على المحك. ولعلها المرة الأولى منذ إنشاء الأمم المتحدة التي يتعرض فيها كيان هذه المنظمة لتحديات مفتوحة والتشكيك في جدواه. بل وقد أفضى هذا التحدي بدوره إلى تنبؤات خطيرة تصف المنظمة بالكيان المحتضر الذي يوشك على مواجهة نفس المصير الذي واجهته عصبة الأمم.

إن التطورات اللاحقة التي وقعت في العراق قد برهنت بوضوح على أن الأمم المتحدة كانت على حق في مقاومة ومعارضة غزو دولة عضو من جانب واحد وبغير إذن. وقد اتسمت اللهجة التي استخدمها الأمين العام في البيان الافتتاحي الذي أدلى به الشهر الماضي أمام الجمعية العامة بقدر أكبر من الصراحة إذ أشار إلى أن استعمال القوة من جانب واحد وبشكل استباقي يمثل تحديا أساسيا للمبادئ التي قام عليها السلم والاستقرار العالميان، ولو بشكل غير كامل منذ ٥٨ عاما.

وثمة الآن ضرورة مطلقة لعلاج الضرر الذي نال من سلامة سيادة القانون على المستوى الدولي. وإن الإقرار بالدور المركزي للأمم المتحدة في انتقال السيادة بسرعة إلى الشعب العراقي من شأنه أن يشكل الخطوة الأساسية الأولى في ذلك.

إننا نوافق الأمين العام على أنه ”أيا كان رأي كل منا بشأن الأحداث التي جرت في الأشهر الأخيرة، مما له أهمية حيوية لنا جميعا أن تكون النتيجة استقرار العراق وتحقيق الديمقراطية فيه، وإقرار السلام فيه وفي ما بينه وبين جيرانه، ومساهمته في تحقيق الاستقرار في المنطقة“. (A/58/PV.7، ص ٣)

وقد لاحظ وفدي إشارة الأمين العام إلى الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل بوصفهما مسألتين كانتا خلال العام الفائت مصدرا لبالغ القلق. ففيما يتعلق بالإرهاب يسرنا تأكيد التقرير على ضرورة أخذ الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة بعين الاعتبار، ومنها الفقر، والشعور بالظيم من الظلم المقحم في الاستراتيجيات الرامية إلى الحد من وقوع الأعمال الإرهابية. وإننا نوافق تماما على أن المشاركة في الحفاظ على ائتلاف عالمي حقيقي لمواجهة

الإرهاب تستلزم طمأنة العالم بإحراز التقدم على جبهات أخرى في الكفاح من أجل إقامة عالم إنساني وعادل.

أما فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، فقد أشار الأمين العام بحق إلى قلق المجتمع الدولي إزاء الأخطار الناجمة عن تطوير أسلحة الدمار الشامل واحتمال استخدامها من جانب دول أو جهات بخلاف الدول. وأوحى أيضا بأن الأداة الفعالة والمشروعة الوحيدة لا تزال تتمثل في تقيد الجميع وامتثالهم الفعال بالاتفاقات المتعددة الأطراف التي تم إبرامها عن طريق التفاوض. وفي هذا الصدد، ما زلنا بحاجة إلى كفالة التزام الجميع بالصكوك المتعلقة بإزالة أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشارها وباتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية وكفالة التزام الجميع بصفة خاصة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن آراءنا الجماعية بشأن متابعة نتائج قمة الألفية سبق أن قدمها الممثل الدائم للمغرب الذي تكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. واسمحوا لي هنا أن أكتفي بالتعليق على نقطتين.

إن الزخم الذي ولده المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، فيما يتعلق على الأقل بالتنفيذ الجزئي للالتزامات من جانب المجتمع الدولي، يبدو أنه يتلاشى تدريجيا. ومن شأن ذلك أن يقوض آفاق تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بوجه عام وبناء شراكة عالمية للتنمية بوجه خاص. كما أن مؤتمر كانكون الذي عقد مؤخرا وتناول أحد أهم مقومات تلك الشراكة، عجز عن الخروج بنتيجة إيجابية وفشل في إحراز أي تقدم بشأن إصلاح المؤسسات المالية الدولية، مما يحتم علينا مرة أخرى أن نولي اهتماما عاجلا وحاسما لإسماع صوت البلدان النامية الخافت في المؤسسات التجارية والمالية والنقدية، وكذلك لضرورة الإصلاح الحتمي لهياكل تلك المؤسسات لصالح مشاركة تلك البلدان بصورة ديمقراطية. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل قيادة الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف.

أخيرا، لاحظ وفدي الجهود المذكورة في التقرير والرامية إلى تحقيق مزيد من الاتساق في الممارسات المتعلقة بخدمات الدعم المشترك، وتحسين إدارة الموارد البشرية، بما في ذلك توسيع برامج التعلم ودعم المهن، وإدامة التوجهات المالية الإيجابية التي طبعت السنتين الفائتتين وزيادة الخضوع للمساءلة والرصد والتقييم ومراجعة الحسابات. ويتوقع أن تؤدي هذه المساعي الجماعية لرفع مستوى الكفاءة داخل المنظمة.

كما أن التقرير الذي قدمه الأمين العام عن جدول الأعمال المتعلق بالمضي في التغيير قد وفر للدول الأعضاء فرصة مراجعة نتائج عملية الإصلاح التي تمت حتى الآن والنظر في الاقتراحات الجديدة.

ومع إعادة تأكيدنا للأهمية الأساسية لتعزيز كفاءة الأمم المتحدة ودورها المركزي في الساحة الدولية استجابة للتحديات والفرص المستقبلية، فإننا نعتقد أن المضي في إجراء مناقشة بناءة بين الدول الأعضاء يشكل أمرا حتميا لكفالة إيلاء الاهتمام اللازم لمطالب تلك البلدان وشواغلها وأولوياتها، ولا سيما النامية منها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل مصر.

السيد أبو الغيط (مصر): السيد الرئيس، يطيب لي بداية أن أتقدم إليكم بصادق التهنئة على انتخابكم لرئاسة الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، متمنيا لكم التوفيق في قيادة أعمالها في هذا التوقيت الهام.

لقد كان الأمين العام للأمم المتحدة على حق تام في ما ذكره في مقدمة تقريره عن أعمال المنظمة خلال العام المنصرم، حينما أشار إلى التكهنات والتنبؤات القاتمة إزاء

مصير المنظمة الدولية، التي أفرزتها الأزمات التي مر بها عالمنا خلال عام ٢٠٠٣، ومن ثم طالب بضرورة التأمل في الكيفية التي تقوم من خلالها المنظمة بالاستجابة للتحديات القائمة في الوقت الراهن.

وعلى الرغم من العناصر العديدة الواردة في تقريري الأمين العام محل النظر اليوم التي يرغب وفد مصر في التعرض لها والتعليق عليها فإن الرؤية التي طرحها الأمين العام في تقريره عن تنفيذ إعلان الألفية والعناصر الرئيسية لمجالات الإصلاح المنشودة، والتي جاءت مُشكلة لتلك الرؤية، تجعل من الهام التعرض لها، من منطلق أن الأمم المتحدة هي منظمة للدول كافة، الصغيرة منها والكبيرة، ومن ثم فعليها أن تستجيب لاحتياجات النظام الدولي والتحديات التي يواجهها في الوقت الراهنة، آخذة في الاعتبار عامل التنوع الذي يتسم به هذا النظام على مختلف الأصعدة، مما يفرض عليه أن يكون مرنا بصورة تتيح له مراعاة تلك الاختلافات.

لقد أبرز النقاش العام للدورة الثامنة والخمسين توافقا واسعا حول الحاجة إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة على اتساعها، سواء مؤسسيا أو إداريا. وتنطلق الدعوة الإصلاحية من فرضية هامة تكمن في أن الأمم المتحدة لم تواجه حتى الآن تحديا مثل التحدي الموجه حاليا لأهم المبادئ التي أسست عليها، وهو – كما ذكر الأمين العام في كلمته يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر الماضي – التحدي المتعلق بالحق الانفرادي لاستخدم القوة بصورة استباقية أو وقائية، حتى وإن كان ذلك يعني تجاوز ما تمنحه المنظمة الدولية من شرعية. وفي هذا السياق، فإن هذا المفهوم المستحدث لدى البعض وما يرتبط به من اتجاه لدى البعض الآخر بشأن إجراء تعديلات للنظام الدولي المتعدد الأطراف تتيح له – أي للنظام – اتخاذ هذه الخطوات الاستباقية أو الوقائية، هو أمر فلسفي يجب على الجميع دون استثناء أو انتقاء النظر فيه بعمق ودراسته دراسة متأنية، قبل الدخول في إقرار لأي تعديلات، أو ما يطلق عليه إصلاحات، لهذا النظام.

لقد طرح الأمين العام في كلمته يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر الماضي اقتراحه بإنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة التي ذكر أنه سيعهد إليها بمهام أربعة على النحو الوارد في كلمته، على أن يقدم هذا الفريق تقريره إلى الأمين العام قبل بداية الدورة ٥٩ للجمعية العامة، ثم يطرح الأمين العام توصياته في هذا الخصوص على الجمعية العامة خلال تلك الدورة.

ومصر، من جهتها، تدعم وتؤيد الأمين العام في هذا الاقتراح، مع التأكيد على عدة عناصر بشأنه.

أولا، أن يمثل هذا الفريق طائفة متنوعة من الآراء تعكس التنوع الذي يتسم به النظام الدولي المتعدد الأطراف من حيث الثقافات والاحتياجات، والتنوع الجغرافي.

ثانيا، أن تكون صلاحيات هذا الفريق معبرة عن الطابع الحكومي الدولي للأمم المتحدة.

ثالثا، وإذا أخذ في الاعتبار أن هناك مبادرات سابقة تناولت عددا من الأفكار الخاصة إجراء إصلاحات مؤسسية في الأمم المتحدة، ومن بينها ما يتعلق بمفاهيم طرحها الأمين العام كوفي عنان في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٩، خاصة تلك المتعلقة بما يسمى التدخل الإنساني وحق المجتمع الدولي في توفير الحماية في حالات انتهاك حقوق الإنسان، وارتباط تلك المفاهيم بمفهوم سيادة الدولة ومدى استقراره، لذا كان من المهم أن يأخذ الفريق الذي سيتم تشكيله الجهود السابقة التي تمت في تلك المجالات بعين الاعتبار، وأن يقتدي بما خلصت إليه لجان دولية أخرى، داخل هذا النظام أو خارجه، بحثت ودرست وأمعنت النظر في تلك المفاهيم ومدى إمكانية تطبيقها والمآخذ التي عليها.

رابعا، عدم إغلاق الباب أمام الدول والمجموعات الجغرافية والتفاوضية المختلفة للتقدم بمقترحاتها في هذا الأمر الحيوي بالنسبة لنا جميعا. فمن الضروري أن يراعى عند بدء عمل الفريق أن تنكون هناك حلقة اتصال بينه وبين الجمعية العامة تتيح نقل ما قد تسفر عنه المناقشات التي ستتم خلال الدورة الحالية للجمعية العامة إلى الفريق، بحيث تثرى الأفكار وتتبلور، ويتم تلافي أي استهلاك غير ضروري للوقت في مناقشاتنا خلا الدورة القادمة. ولا شك أنه يمكن لرئيس الجمعية أن يقوم بدور حيوي ومحوري في هذا السياق.

وفي هذا الإطار، أود أن أقترح أن تعتمد الجمعية العامة في دورتها الحالية قرارا مختصرا يدعم مقترح الأمين العام بإنشاء هذا الفريق، ويؤكد رؤية وتوافق الجمعية العامة بمختلف دولها بشأن الحاجة إلى الإصلاح.

وهناك العديد من المقترحات الإصلاحية حاليا، وهناك مقترحات سبق أن طرحت ولم تر النور أو تأخذ القسط المطلوب من النقاش، وهناك أيضا مقترحات ستطرح وتتبلور خلال الدورة الحالية. إن الأمر هام، ويعني الجميع، ومن ثم، يجب تناوله في شمولية، سواء من حيث المقترحات ومجالاتها، أو من حيث المشاركة في صياغة تلك المقترحات واعتمادها والمصادقة عليها أو على بعضها.

إن الهدف واحد، وهو دعم وتطوير والحفاظ على الإ"ار الدولي المتعدد الأطراف بحيث يستطيع التصدي لجميع التحديات التي تواجهه وليس بعضها فحسب، ومن ثم، فالإصلاح قد لا يعني التغيير، والتغيير بالتالي قد لا يعني الإصلاح، وهو أمر يجب أن نتحسب له جميعا جيدا.

ختاما، نتطلع إلى أن تسفر المناقشات عما نصبو إليه جميعا، ونرحب بمقترح الأمين العام عقد حوار رفيع المستوى في عام ٢٠٠٥ لمناقشة مدى تنفيذ الإعلان بشأن الألفية، وما يرتبط بذلك من مقترحات نشارك جميعا في صياغتها بشأن هذا الإصلاح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد أكينسانيا، ممثل نيجيريا.

السيد أكينسانيا (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقدير وفد نيجيريا للأمين العام، السيد كوفي عنان، لتقريره عن أعمال المنظمة، الوارد في الوثيقة A/58/1. ونثني أيضا على البيان الذي أدلى به الأمين العام في مستهل هذه الدورة، ذلك البيان المحفز للفكر الذي تقدم فيه بمقترحات استشرافية لإصلاح منظمتنا.

ويؤيد وفدي كذلك البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المغربية الموقر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

يناقش الأمين العام في تقريره بعضا من أهم القضايا الملحة التي تواجه البشرية – مثل قضايا الإرهاب وحالات الصراع والكوارث الطبيعية وحقوق الإنسان ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والفقر والتنمية المستدامة. ولا يقتصر التقرير على استعراض الجهود الكبيرة التي تبذلها منظمتنا سعياً لإيجاد حلول بناءة ودائمة لتلك المشاكل الأساسية، بل إنه يسلم أيضا بتعقدات المهمة التي يواجهها المجتمع الدولي.

ومما يثير القلق الشديد أنه رغم ما يبذل من جهود متواصلة نحو تحقيق السلم والأمن الدوليين، فإن الصراعات والحروب تبقى من أكبر التحديات التي تواجهها منظمتنا. وتشيد نيجيريا بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن، لصون السلم والأمن. ولئن كانت قد تحققت بعض النجاحات المشهودة في هذا المضمار، فلا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله لكي يستتب السلام والاستقرار الدائمين في المناطق التي عصفت بها الصراعات في العالم.

وتثني نيجيريا على الجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام في استخدامه للدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام في إطار اضطلاعه بمسؤولياته. ويمكننا القول إن أهداف إعلان الألفية المتصلة بمنع الصراعات قد تحققت إلى حد ما. وعلى سبيل المثال، انخفض عدد الصراعات وازداد عدد اتفاقات السلام زيادة كبيرة، خاصة في أفريقيا. ولذلك، نثني على الأمم المتحدة لاعتمادها نهجا شاملا ومتعدد التخصصات لمنع نشوب الصراعات وحلها.

وامتثالاً لإعلان الألفية، وتماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة، أصبحت المنظمات الإقليمية، بمساعدة الأمم المتحدة، أكثر تركيزاً وأكثر استباقية في صون السلم والأمن الدوليين من خلال إقامة تعاون مؤسسي لمنع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها. ففي غرب أفريقيا، مثلاً، قامت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بإنشاء آلية لمنع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها وحفظ السلم والأمن، إلى جانب المؤسسات التكميلية مثل برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجلس الحكماء وشبكة السلام النسائية في حوض نهر مانو، وكلها جهود تستهدف إضفاء طابع مؤسسي على استراتيجيتنا لمنع نشوب الصراع.

وفي هذا الصدد، تواصل الأمم المتحدة، بالتعاون الفعال مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية) وبلدان اتحاد نهر مانو، المشاركة في معالجة الحالات الإنسانية والسياسية والأمنية المعقدة التي تمس غينيا وليبريا وسيراليون، ومؤخرا غينيا – بيساو.

إننا نشيد بالدعم المتواصل الذي تقدمه الأمم المتحدة لمبادرة الجماعة الاقتصادية في سبيل تعزيز السلام، وخاصة في ليبريا والبلدان الأخرى لاتحاد نهر مانو، يقينا بأن الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية لمشاكل المنطقة دون الإقليمية لن تثمر عن النتائج المنشودة في غياب مثل هذا الحوار. وبالتحديد، فإن نشر القوة الطليعية قد أتاح للجماعة الاقتصادية أن تؤدي دورا قياديا في إعادة الأمور إلى طبيعتها في ليبريا. ونشيد أيضا بالجهود التي اعتمدتها الأمم المتحدة باتخاذ القرار ١٥٠٩ (٢٠٠٣). ونعلن دعمنا لهذا القرار الذي تم بموجبه فعليا إنشاء بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، ونحث المجتمع الدولي على توفير الموارد المالية والدعم اللوجستي للاتحاد بغية تعزيز الجهود السلمية. وننوه أيضا بمشاركة الأمم المتحدة الفعالة في عمليات حفظ السلام في العديد من بلدان العالم، لا سيما في أفغانستان وتيمور – ليشتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وكوت ديفوار.

ومع مرور الذكرى الثانية للأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تعيد نيجيريا تأكيد إدانتها للإرهاب الدولي. ونحن، إذ نؤيد رأي الأمين العام بأن حقوق الإنسان يجب ألا يضحى بها في سياق مكافحة الإرهاب الدولي، فإننا نعتقد أيضا بأن الفقر والشعور بالضيم الناتج عن حالات الجور يرتبطان ارتباطا عضويا بالإرهاب. وإننا نعلن تعاوننا مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، من خلال الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف، لمكافحة هذا الخطر بأشكاله كافة.

وعلى نحو ما قاله رئيس نيجيريا، فخامة القائد أولوسيغون أوباسانجو، في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر، تدين نيجيريا الهجوم الإرهابي الذي وقع مؤخرا على مكتب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق. وإننا نؤكد أيضا تأييدنا لقرار مجلس الأمن ١٥٠٢ (٢٠٠٣) بشأن حماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة وموظفي المساعدة الإنسانية في مناطق الصراع. وندين أيضا جميع أعمال الإرهاب أشد الإدانة، ونحث الدول الأعضاء كافة في المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات حازمة

لحرمان الإرهابيين والمتواطئين معهم من أي نوع من أنواع الدعم.

إن الإتجار والنقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ما زالا يشكلان سببا من أسباب قلق المجتمع الدولي والبلدان النامية بوجه خاص، حيث إنهما يساهمان في الصراعات وانعدام الاستقرار السياسي. إن تراكم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وسهولة توافرهما يعيقان جهود بناء السلام والتنمية ويعرضان الأمن البشري للخطر. وفي هذا الصدد، شكّل تجميد استيراد وتصدير وصنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا بإيعاز من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا آلية مفيدة لوضع نهج إقليمي منسق قابل للإدامة في السيطرة على هذا الخطر.

إن نيجيريا تعيد تأكيد التزامها ببرنامج العمل الذي أقره اجتماع الدول الأول الذي تعقده الأمم المتحدة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع ومكافحة واستئصال التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبه، والذي التأم في تموز/يوليه ٢٠٠٣. ونحث المجتمع الدولي على مراقبة حركة هذه الأسلحة، ولا سيما انتقالها إلى جهات غير خاضعة لسلطات الدول. وندعو أيضا إلى وضع صك دولي ملزم قانونيا لمكافحة الاتجار غير المشروع.

وإننا إذ نلاحظ تراجعا تدريجيا في إنتاج ونقل الألغام البرية، نأسف لاستمرار هذه الألغام في إعاقة تنمية المجموعات السكانية وأمنها، ولا سيما في بعض الدول الأفريقية الخارجة من الصراع. لذا، ينبغي لنا أن نعزز دعمنا للعمل المتعلق بالألغام الجاري في إطار الأمم المتحدة، حيث أن هذا يشكل السبيل الوحيد إلى لجم خطر الألغام البرية.

وما زال وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل تحديا خطيرا لجهودنا الإنمائية. وإننا نقدر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي في مكافحة وبال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وخاصة في أفريقيا. ونؤيد أيضا خطة عمل الاتحاد الأفريقي التي اعتمدت في مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عقده الزعماء الأفارقة، بغية تكثيف جهودهم وحشد مواردهم للوقاية من هذا المرض ومن أجل رعاية ومعالجة الأشخاص المصابين به.

إن نيجيريا تثني على مبادرة الأمين العام بإنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، الذي يهدف إلى حشد الأموال اللازمة للتصدي لوباء الإيدز. وإننا نهيب بالمجتمع الدولي أن يبدي التزاما راسخا إزاء التبرع بسخاء للصندوق.

لقد صمم إعلان الألفية على استئصال الفقر عن طريق إطلاق حملة ثابتة لجعل الحق في التنمية واقعا فعليا للجميع. وبغية الحد من الفقر والنهوض بالتنمية، يتحتم بصورة أساسية تحقيق نمو اقتصادي واسع وثابت. إن الأهداف الإنمائية للألفية سلطت الضوء على الميادين ذات الأولوية التي يتعين معالجتها، بما في ذلك الالتزامات التي أخذها الدول المتقدمة على عاتقها، من قبيل زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق. لذا، فإننا نعتقد أنه إذا ما أريد للمجتمع الدولي أن يفي بغاياته الإنمائية المتعلقة باستئصال الفقر، وجب بذل جهود متأنية لتسريع النمو الاقتصادي في البلدان النامية.

فضلا عن ذلك، ونظرا لفشل المفاوضات التي جرت في إطار منظمة التجارة العالمية في كانكون، تعتقد نيجيريا بأنه يجب بذل جهود عملية لإعادة عملية كانكون إلى

مسارها مع تحديد التزامات العواصم وضمان الإرادة السياسية للخروج من الطريق المسدود.

لقد قبلت البلدان الأفريقية، من خلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة)، المسؤولية عن تنميتها الاجتماعية والاقتصادية. وإننا نسلم بأهمية السياسات الوطنية السليمة والحكم الرشيد بوصفها شرطا أساسيا مسبقا للحد من الفقر وتثبيت التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذا، فإننا نرحب بالدعم السخي الذي أعلنه قرار الجمعية العامة ٥٧/٣٠٠ (٢٠٠٢) لهذه الشراكة. ونحث أيضا على تقديم التمويل الكافي لمكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا الذي أنشئ لكفالة سلوك الأمم المتحدة نهجا متماسكا ومتكاملا، ليتسنى له القيام بمسؤولياته بشكل موثوق.

إن ميثاق الأمم المتحدة وغيره من مصادر القانون الدولي مهدت الظروف اللازمة لصون العدل واحترام الالتزامات المنبثقة عن المعاهدات. وإن نطاق قبول مبدأ سيادة القانون آخذ في الاتساع، كما أن اعتماد الدول على المعاهدات في تنظيم علاقاتها آخذ في التزايد.

ختاما، تلاحظ نيجيريا بسرور أن الأمين العام بذل جهودا جديرة بالثناء في سبيل تعزيز فعالية المنظمة. إننا نشعر بالارتياح إزاء شتى المبادرات التي وضعت، ونتعهد بتعاوننا المستمر في الجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز المنظمة.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعلن عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل المغرب نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن الانفجار الذي وقع في مقر الأمم المتحدة في بغداد يوم ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣، لم يعمل على تمزيق أجساد زملائنا الأعزاء فحسب، بل أدى أيضا إلى تحطم الإحساس بالبراءة الذي كان يخالج منظمتنا على مدى ستة عقود كانت خلالها تعتبر نفسها جهة فاعلة محايدة مقبولة لدى الجميع. وقد اعتبر الأمين العام ما حصل ''تحديا مباشرا للرؤية المتمثلة في التضامن العالمي والأمن الجماعي التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة والتي ينص عليها الإعلان بشأن الألفية'' (A/58/323، الفقرة ٢).

وربما يجعل ذلك النقاش بشان التقرير(A/58/323) عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية أحد أهم المناقشات التي تعقد منذ مدة طويلة. ونشكر الأمين العام كوفي عنان على تقديمه لنا ذلك التقرير الجريء والصريح والحافز للتفكير، الذي يسمح لنا بالانشغال بالمسائل الملحَّة التي تواجه المنظمة.

ومن المشجع أيضا أن رؤساء الدول والحكومات والوزراء وغيرهم من المسؤولين الرفيعي المستوى الذين شاركوا في المناقشة العامة تكلمت غالبيتهم الساحقة عن التحدي الذي تواجهه الأمم المتحدة في فجر القرن الحادي والعشرين، كما أنهم أيدوا عزم الأمين العام على التركيز على إصلاح الأمم المتحدة.

وقال الرئيس مبيكي في بيانه خلال المناقشة العامة إن الأحداث المأسوية الأخيرة

> ''أثارت أسئلة هامة ومزعجة بشأن مستقبل الأمم المتحدة نفسه. وأهم هذه الأسئلة هو: هل سيكون للأمم المتحدة مستقبل بصفتها منظمة متعددة الأطراف قوية وفعالة تتمتع بثقة شعوب العالم وقادرة على معالجة القضايا التي تشكل مصدر قلق للإنسانية قاطبة؟'' (A/58/PV.7، ص ٣١)

وقال الرئيس مبيكي أيضا

> ''لا توجد وسيلة يمكننا بها أن نعزز مصالح الناس، الذين يعاني معظمهم من الفقر، خارج سياق

أمم متحدة قوية وفعالة ومقبولة شعبيا.'' (المصدر نفسه، ص ٣٣)

وترحب حكومتي بعزم الأمين العام على تعيين فريق من الشخصيات البارزة لصياغة توصيات ترمي إلى تحسين الفعالية الشاملة والتحول النهائي للأمم المتحدة. ونتفق مع الأمين العام على أنه ينبغي للفريق أن ينظر في العلاقة بين الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، بما فيها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. وفي تلك العملية فإن أهمية الجمعية العامة بوصفها الهيئة الرئيسية لصنع القرار في الأمم المتحدة، التي تشارك فيها جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة، بحاجة إلى التعزيز. ومن المهم بنفس القدر أن تشكل العلاقة بين مؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة جزءا من ذلك الاستعراض.

وكل ما نفعله في الأمم المتحدة يقوم على أساس فرضية القيم المشتركة التي تأكدت من جديد في إعلان الألفية، وهي على وجه التحديد، الحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الطبيعة والمسؤولية المشتركة. وفي حين نستمر في العمل على تنفيذ أهدافنا الاجتماعية – الاقتصادية، فإن احترام الكرامة الإنسانية يبقى أمرا محوريا لتحقيق أهدافنا المشتركة. ويتعين علينا كمؤسسة أن نجسد أسمى التطلعات المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد.

وإذ تبقى جنوب أفريقيا ملتزمة التزاما تاما بمكافحة الإرهاب في جميع مظاهره، فإننا نؤمن بأنه ينبغي عدم التضحية بحقوق الإنسان من أجل الأهداف القصيرة الأجل في مكافحة الإرهاب. ويتعين علينا أن نأخذ في الحسبان العواقب غير المقصودة التي قد تترتب على مكافحة الإرهاب. وفي الإشارة إلى الإرهاب، لاحظ الأمين العام ما يلي:

''في الكفاح ضد الإرهاب، هناك خطر التضحية بالكثير جدا في مجالات حقوق الإنسان، والديمقراطية والحكم الرشيد. وكثيرا جدا ما يكون التسامح الضحية الأولى 'للحرب على الإرهاب' التي ينظر إليها على نطاق واسع، خاصة من جانب المسلمين، على أنها حرب على الإسلام. والمضي في ذلك الدرب سيحقق للإرهابيين نصرا ما كانوا ليحلموا به.'' (A/58/323، الفقرة ٧٥)

وفي إعلان الألفية ذكر رؤساء الدول والحكومات أن

''التحدي المحوري الذي نواجهه اليوم هو ضمان أن تصبح العولمة قوة إيجابية لجميع شعوب العالم.'' (القرار ٥٥/٢، الفقرة ٥)

وقد بذلت الأمم المتحدة قصارى جهدها لمحاولة تخفيف آثار العولمة. ووفر اجتماعان من أحدث اجتماعات الأمم المتحدة للمجتمع الدولي منهاجا للتصدي لتلك التحديات العالمية. فقد أفضى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية إلى توافق آراء مونتيري، الذي قدم للمجتمع الدولي إطارا جديدا للتعاون. وتمخض المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة عن خطة تنفيذ جوهانسبرغ، التي عالجت قضايا أساسية لتخلف النمو، مثل المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية الأساسية وحماية البيئة. وتشكل نتائج هذين المؤتمرين جزءا من الجهود العريضة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، كما يذكر الأمين العام في تقريره، فإن التقدم نحو تحقيق الهدف الشامل في خفض الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ سيقتضي التزاما أكبر من المجتمع الدولي.

وستكون المسيرة في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مسيرة طويلة وشاقة، مع وجود العديد من العقبات. فالبلدان النامية بحاجة إلى دعم البلدان المتقدمة ومؤسسات

بريتون وودز ومنظومة الأمم المتحدة والشراكة معها. والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا موجودة بالفعل لتعزيز تلك الشراكات. وفي إعلان الألفية أبرزت الاحتياجات الخاصة لأفريقيا لذلك السبب على وجه الخصوص. ويحدونا الأمل في أن يستمر النظر إلى شواغل أفريقيا باعتبارها جزءا لا يتجزأ من تنفيذ إعلان الألفية.

وقد أبرزت نتائج المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد مؤخرا في كانكون، في المكسيك، الحاجة إلى نظام تجاري متعدد الأطراف ومفتوح وعادل وقائم على قواعد. ومن الواضح الآن أن عجز المجتمع الدولي عن معالجة شواغل البلدان النامية سيؤدي إلى زيادة الفقر بل ويزيد من صعوبة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وما زالت أوبئة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا تدمر القارة الأفريقية. وبوصفنا بلادا وبوصفنا منطقة، فإن رؤساء دولنا وحكوماتنا قد أعربوا في العديد من المناسبات عن التزامهم بمكافحة تلك الأمراض المعدية في جميع مظاهرها وأكدوا هذا الالتزام من جديد. وخلال الاجتماعات الرفيعة المستوى الأخيرة المكرسة لتنفيذ إعلان الالتزام بشأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، أفادت العديد من الدول، بما فيها جنوب أفريقيا بوجود أمثلة ملموسة على التنفيذ الحقيقي للأهداف المتفق عليها في الوثيقة الختامية.

وتطور الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا بسرعة ليصبح مؤسسة متعددة الأطراف وفعالة قادرة على تخصيص موارد إضافية كبيرة لمشروعات موجهة نحو مكافحة تلك الأمراض المرتبطة بالفقر. وحتى الآن، تمكّن الصندوق من دفع أموال للشركاء من القطاعين العام والخاص، دعما لبرامج الوقاية والعلاج وخاصة في البلدان النامية. ومع ذلك، في حين وردت المساهمات من المؤسسات الرئيسية والمانحين الخاصين والحكوميين، فإن تمويل الصندوق العالمي ما زال غير كاف. وبالتالي فإننا نود أن نحث جميع الدول الأعضاء على إظهار التزامها من خلال تقديم المزيد من المساهمات إلى الصندوق.

وقد مثّلت الـ ١٢ شهرا الأخيرة في الواقع تحديات هائلة لصون السلام والأمن الدوليين. ووضعت الحرب على العراق وتصاعد الصراعات في ليبريا وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية دور المنظمة موضع التمحيص العام القاسي والسلبي في بعض الأحيان.

وإذ نرحب بنشر القوة المخصصة المتعددة الجنسيات بغية توفير الاستقرار ودخول بعثتي حفظ سلام إلى ليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل سلس في نهاية المطاف، فإننا مع ذلك نتفق مع الأمين العام في أن البعثتين تطرحان أسئلة هامة عن نوع الموارد المطلوبة لضمان نجاح حفظ السلام. وفي حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإننا نؤمن بأن إجراء تقييم نزيه للحالة كان سيكشف لمجلس الأمن الحاجة إلى أن يفوض، من البداية، نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بموجب الفصل السابع من الميثاق، تساندها القدرات القوية الضرورية لضمان مصداقيتها. ويقتضي حفظ السلام القوي دعما قويا ومستمرا من جميع الدول الأعضاء، المتقدمة والنامية على حد سواء. وينبغي ألا تكون البلدان النامية هي البلدان الوحيدة التي تتحمل ما هو مسؤولية أساسية للأمم المتحدة.

إننا، بوصفنا الدول الأعضاء، نشارك باستمرار في عدة مفاوضات حيث نستعرض خلالها، وفي بعض الأحيان ننشئ ولايات إضافية للأمم المتحدة. ومن الضروري أن نوفر للمنظمة الموارد اللازمة للوفاء بتلك الأنشطة الموكلة إليها. ولا يتوقف نجاح المنظمة على دعمنا السياسي فحسب وإنما يتوقف أيضا على المدى الذي نضمن به تلقيها موارد مالية

وإدارية كافية لدعمها في استكمال مهامها، دون الاضطرار إلى اللجوء لتمويل من موارد خارج الميزانية. ولذا فنحن نؤيد ميزانية أكثر واقعية تحدد أولويات المنظمة فيها الموارد المطلوبة، وليس العكس.

إننا، في الوقت الحالي، نمر بفترة يُشكك فيها في مصداقية وفعالية الأمم المتحدة كلها. حيث يُنظر إلى الجمعية العامة كجهاز فقد الرؤية وبات يركِّز على بيانات وقرارات يتم غالبا تجاهلها. ويُنظر إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أنه جهاز منقطع الصلة بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة بسرعة. ومجلس الأمن لا يمثِّل العضوية الحالية للأمم المتحدة، ويُنظر بتزايد إلى قراراته باعتبارها تفتقر إلى المصداقية.

ولا يزال التهديد الذي تشكِّله جميع أسلحة الدمار الشامل على الأمن الدولي مصدر قلق شديد. وبالمثل، فإن التكديس غير المكبوح للأسلحة التقليدية إلى أبعد من الحد الذي يمكن اعتباره مشروعا لأغراض الدفاع عن النفس يشكِّل تهديدا يوميا لسلامة البشر في بلدان عديدة بكل أنحاء العالم. ويعرقل انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المهام الطبيعية للمجتمع.

إن الأمم المتحدة تقف في موقع فريد تستطيع منه تقديم ضمانات عالمية في وقت يكتنفه الغموض. ويتطلب بقاء النظام المتعدد الأطراف أن تعالج الأمم المتحدة شواغل السلم والأمن وكذلك تخلُّف النمو بصورة متساوية، باعتبار ذلك سبيلا لضمان السعي إلى تحقيق مصالح الدول القوية، وكذلك مصالح الدول الأصغر، في جهد جماعي عالمي. ولا بد أن نتفادى الحالة التي تُراعى فيها إما مصالح الدول القوية أو مصالح الدول الضعيفة. فلقد أُسست الأمم المتحدة قبل نحو ٦٠ عاما لتلبي احتياجات العالم بشكل جماعي. ولا يمكننا الآن تحمُّل عواقب الإخفاق في ذلك.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أمامنا تقرير شاحذ للتفكير عن تنفيذ إعلان الألفية. وأود أن أشكر الأمين العام على عرضه التقرير وإبرازه التحديات التي يواجهها جدول أعمالنا الأمني الجماعي بكل هذا الوضوح.

يتخذ التقرير نهجا مركزا تجاه أوجه القصور لدينا – وهي أوجه قصور البلدان الأعضاء في الوفاء بالالتزامات المحددة في ميثاق الأمم المتحدة وأوجه قصور المنظمة نفسها في أداء ولاياتها. وتتفق النرويج مع الأمين العام على أن الوقت قد حان للبحث الدقيق في القضايا السياسية الأساسية ولإجراء استعراض للتغييرات الهيكلية التي قد تكون مطلوبة للتعامل معها.

لقد رأينا كيف أن الإرهاب الدولي يحاول تقويض جدول عملنا الأمني الجماعي. وكانت الهجمات الوحشية على مقر الأمم المتحدة في بغداد، على حد قول الأمين العام نفسه، دليلا على التحدي المباشر لرؤية الأمن العالمي، وهي رؤية راسخة في ميثاق الأمم المتحدة.

هذا تحدٍ لنا جميعا، وتحد لا بد أن نتصدى له بعزم وتصميم. ويجب معاملة هذا التحدي مثل أي تهديد خطير آخر للسلم والأمن الدوليين. ولكن هذا العزم يجب أن يسفر عن شيء أكبر بكثير من مجرد الانتقام السريع. فمن الضروري أن نقضي على الأسباب الجذرية للإرهاب.

والحكومة النرويجية مقتنعة تماما بأن هناك روابط واضحة بين السلم والأمن والتنمية المستدامة بالمعنى الأشمل والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان. ويتحمل كل بلد المسؤولية الرئيسية عن تنميته، والتي تشمل المسؤولية عن إقامة وتحوير الآليات الوطنية لتقاسم الموارد السياسية والاجتماعية والاقتصادية وضمان حماية الحريات المدنية

والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان – وبعبارة أخرى، المسؤولية عن بناء مجتمع ديمقراطي.

وفي مساعينا لتحسين هيكل ومهام الأمم المتحدة ومؤسسات دولية أخرى، ولتغييرها إذا لزم الأمر، يجب أن نستند إلى تلك المبادئ الديمقراطية وأن نضع جدول العمل الأمني الجماعي المعاد تنشيطه الذي يمكننا من التصدي للتحديات الجديدة.

إن تقرير الأمين العام عن هذه القضايا المترابطة يوضح تماما أن المطلوب هو التغيير، سواء في طريقة تصدينا لتحدياتنا المشتركة أو في المؤسسات التي أنشأناها للتصدي لتلك التحديات. وتوافق الحكومة النرويجية على أننا يجب أن نعود إلى رؤية التضامن العالمي والأمن الجماعي التي عبر عنها إعلان الألفية. وآراء النرويج بشأن إصلاح الأمم المتحدة ومؤسساتها وعملياتها معروفة تماما. ويمكننا أن نؤكد للجمعية على أننا نشاطر الأمين العام رؤيته في هذا الصدد. ونحن نرحب باقتراحه بإنشاء فريق رفيع المستوى لاستعراض هذه القضايا وتقديم المقترحات بشأن سبل تعزيز الأمم المتحدة. ونتطلع إلى المشاركة في تلك المناقشات.

أود الآن أن أنتقل إلى التنمية والأهداف الإنمائية للألفية. يسعدنا ملاحظة التشديد في تقرير الأمين العام على الهدف الإنمائي الثامن للألفية – الالتزام بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. هذا هو الغِراء الذي يلصق جميع الأهداف الإنمائية للألفية في استراتيجية إنمائية شاملة. ومن ثم، يجب أن نحقق الهدف الإنمائي الثامن للألفية حتى نتمكن من تحقيق الأهداف الأخرى. ولا يمكن التهاون في هذا المسعى أو التأخر عنه. فيجب متابعته بالصرامة التي تُتابع بها الأهداف السبعة الأخرى.

وتوافق الحكومة النرويجية على اقتراح الأمين العام بأن تتفق البلدان المانحة فيما بين أنفسها على مواعيد نهائية محددة المدة للتعهدات الواردة في الهدف الإنمائي الثامن للألفية، مثل تعهدات الأهداف السبعة الأخرى. وفي رأينا أن هناك أهمية خاصة لأن نضع مواعيد نهائية طموحة للتجارة وتخفيف الدَين والمساعدة الإنمائية الرسمية. وستعمل النرويج على التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المواعيد النهائية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وفي محافل أخرى. وسيتطلب هذا أيضا أن نقيم نظاما شاملا لإبلاغ البلدان المانحة بالتقدم المحرز في تحقيق الهدف الثامن. وبلدان الشمال الأوروبي في طريقها الآن إلى تنفيذ هذا النظام على أساس طوعي.

ولكن الأهداف المحددة الزمن ليست كافية بحد ذاتها. كما أود أن أشدد على أهمية تماسك السياسات. وهذه مسؤولية البلدان المانحة، إذ يجب أن نضمن التنسيق والاتساق والتماسك لجميع السياسات المتصلة بالفقر العالمي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويقتضي التماسك السياسي أيضا التشجيع المنتظم من صانعي القرار الوطنيين والدوليين للإجراءات التي يعزز بعضها بعضا، وهو ما سيوجد تلاحمات في جهودنا لمكافحة الفقر.

وإذا أريد لنا أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية وأن نكسب الحرب على الفقر، يجب أن نحدث تغييرات ونعبئ الموارد في أربعة مجالات على الأقل بشكل متزامن.

أولا، يجب تحسين ظروف الإطار الدولي لخفض الديون، ويجب تحسين التجارة والاستثمار وربطهما بشكل أكبر بالأهداف الإنمائية للألفية. ويجب أن نواصل البناء على التوجهات والقرارات الايجابية الناتجة عن مونتيري وجوهانسبرغ والدوحة.

ثانيا، تحتاج البلدان النامية نفسها إلى تحديد الأولويات، ورسم الاستراتيجيات، والاستثمار في الموارد البشرية، وتنفيذ سياسات تستهدف مكافحة الفقر وتقوم

على أساس الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان. ومرة أخرى، وكما اتُفق عليه في مونتيري، تحتاج هذه الجهود إلى مضاهاتها بدعم أقوى من البلدان المتقدمة النمو.

ثالثا، ينبغي زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بدرجة كبيرة. ولا يمكن التشديد بشكل كاف على ضرورة ذلك. ونحن نعتقد أنه ينبغي وضع خطة واضحة وفعالة، وبحدود زمنية، للزيادات اللازمة في المساعدة الإنمائية الرسمية. إن المساعدة الإنمائية الرسمية أداة أساسية للتنمية في تحقيق أهداف صعبة من قبيل خفض مستوى الفقر إلى النصف وتوفير التعليم الابتدائي للجميع وعكس مسار انتشار الأمراض القاتلة.

رابعا، يجب أن نبذل جهودا متضافرة لكفالة أن تصبح الأهداف الإنمائية للألفية محط تركيز التحركين العالمي والوطني. ويجب أن نبني ائتلافات جديدة من أجل العمل على تحقيق هذه الأهداف في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وكي نفعل ذلك، يجب أيضا أن نعبئ القطاع الخاص والموارد الهائلة للمجتمع المدني. ويجب استكشاف شراكات جديدة يمكن أن تطلق الإمكانات غير المستفاد منها في هذه القطاعات.

وفي الختام، أود أن أذكر مجالا خامسا يتسم التقدم فيه بأهمية أساسية في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهو الوفاء بالاحتياجات الخاصة بأفريقيا. وهو تحد ينطوي، بصورة أو بأخرى، على جميع الأهداف الثمانية. ويجب أن نكون على دراية بالمدى الحقيقي لهذا التحدي وأن نتعامل معه وفقا لذلك. وينطبق ذلك على المجتمع الدولي وعلى البلدان الأفريقية نفسها. وإننا نشيد بمبادرة الزعماء الأفريقيين إزاء الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وعلى رغبتهم في التعامل مع مشاكل القارة المتنوعة والصعبة.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): لقد دأبتم وفريقكم، سيادة الرئيس، على إبداء روح الزمالة في القيادة على نحو جعلكم تحظون باحترامنا وتأييدنا.

إن كلا تقريري الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/58/1) وعن متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية (A/58/323) يمثل مستوى عاليا من المهنية. فهما يبرزان الحقائق الجيوسياسية التي وفرت المعلم الأساسي لتوجيه أنشطة الأمم المتحدة خلال العام المنصرم. وهما يؤكدان مجددا الحقائق المؤثرة والتحديات الخطيرة التي يجب مواجهتها والتغلب عليها إذا ما أردنا تحقيق سلام دائم وتنمية لا انفصام لهما مثلما يتوخاهما إعلان الألفية.

ونحن نرى أن هذه المناقشة المشتركة للتقريرين تنطوي على فائدة كبيرة. ومع ذلك، كنا نود أن ينشر التقرير عن أعمال المنظمة قبل ستة أسابيع من بداية الدورة. ونود أيضا أن نؤيد فكرة دمج التقارير الوثيقة الارتباط ضمن وثيقة واحدة. وقد كان الأمين العام محقا بل وحكيما حين حذَّر من أنه ”في مجال السلم والأمن على وجه الخصوص، يبدو توافق الآراء المعرب عنه أو المتضمن في الإعلان أقل متانة مما كان عليه قبل ثلاث سنوات“. (A/58/323، الفقرة ٣)

فحينما أعرب عن عميق قلقه بشأن الخلافات العميقة الحاصلة في المجتمع الدولي مشيرا إلى وجود اهتمامات ازدواجية جدول الأعمال وإيثار المصالح القومية الضيقة على المصلحة الجماعية الواسعة، جاء ليؤكد قلقنا بأننا لا نتعلم من التاريخ. وفي الختام، أكد الأمين العام مجددا تصميمه الراسخ على إجراء استعراضات وإصلاح للهيئة العالمية بما يعطيها قدرا أكبر من المرونة والمصداقية. وهذا التصميم يبعث على الاطمئنان.

إن بنغلاديش تؤيد بشدة دعوة الأمين العام إلى تعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف خلال إجراء إصلاحات فعالة للتكيف مع التحديات المستجدة في القرن الحادي والعشرين. ويجب أن نعمل معا وبجدية للاستجابة لندائه وأن نركز على الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة، وهي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية ومجلس الأمن. ولكن يجب أن تشكل الإصلاحات تمثيلا حقيقيا لتطلعات وشواغل جميع الدول الأعضاء. وعليها أن تتجنب إدامة الاختلالات القائمة حاليا وقصر استجابتها على المراحل الانتقالية وحدها. وأي خطوة تسهم في حبس المجتمع الدولي ضمن حالات مزمنة لا يمكن بتاتا أن تؤدي إلى الاستقرار.

وإننا نشاطر الأمين العام شواغله بشأن النكسات والأخطار الجسيمة التي هددت السلم والأمن الدوليين خلال العام الماضي. فالحرب في العراق، تواصل بدرجات متفاوتة من الحدة، وضع مصداقية الأمم المتحدة ومبدأ الأمن الجماعي على المحك، ذلك المبدأ الذي جسده الميثاق وأكد عليه إعلان الألفية. ويتسم دور الأمم المتحدة الفعال والمركزي في تيسير إعادة الإعمار الاقتصادي والسياسي في العراق بعد الحرب بأهمية حيوية في الخروج من المأزق الحالي.

إن الحالة في فلسطين تزداد سوءا يوما بعد آخر. وتتواصل دوامة العنف بكامل قوتها. ولا يمكن للهجوم الذي تعرضت له سوريا أمس والذي أدانته حكومة بلدي أن يساهم في قضية السلام ولا هو سيؤدي إلى المساهمة في ذلك بل على العكس، فإنه أسهم في تفاقم الوضع المهدد أصلا بالانفجار. ويجب على الأمم المتحدة أن تستعمل كل قدراتها في جميع أجهزتها لمواصلة عملية السلام وتحقيق الحل المتمثل في قيام دولتين.

وقد لاحظ وفد بلادي إشارة الأمين العام إلى مسألة انتشار الأسلحة بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل، بوصفها إحدى القضايا التي تسبب قلقا كبيرا. وفي ما يتعلق بالإرهاب، ركز على ضرورة مراعاة الأسباب الجذرية من قبيل الفقر والتذمر من الظلم. ونحن نتفق معه تماما في ذلك ونعتقد أن الحفاظ على تحالف عالمي ضد الإرهاب يتطلب إحراز تقدم ملموس على جبهات أخرى من الصراع من أجل تحقيق عالم إنساني وعادل.

إن بنغلاديش لم تتوان قط في الاستجابة بفعالية لنداء الأمين العام من أجل حفظ السلام وبناء السلام. فخلال العامين الماضيين، شاركنا في ٢٨ عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أربع قارات، وآخرها تلبيتنا الدعوة إلى المشاركة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن مستعدون للقيام بالأمر نفسه في ليبريا. ونحن نقوم بهذا النشاط لا لمجرد اعتبارنا أنه ينهض بدورنا البناء بوصفنا طرفا دوليا فاعلا ونشطا يحبِّذ الاستقرار، بل ولأننا نريد أن ننشر في أنحاء العالم المضطربة ما علمتنا إياه تجربتنا من عبر وبدائه بأنه لا يمكن للتنمية أن تتحقق قبل إنهاء الصراعات. من هذا المنطلق ينبع اهتمامنا بما تمارسه الأمم المتحدة من أنشطة لمنع الصراعات أدينا فيها دور الميسِّر.

وبالنسبة للبلايين من سكان العالم، تظل الأخطار غير العسكرية التي تهدد الأمن تحتل الأولوية، وهي تشمل الفقر المدقع وتدهور البيئة ووبائي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا. وقد أحسن الأمين العام صنعا حين ركز تركيزا خاصا على جدول الأعمال الاقتصادي والاجتماعي في كلا تقريريه. وتمثل الأهداف الإنمائية للألفية أفضل أمل لفقراء العالم. وللأسف، يبعث تقرير الأمين العام للتقدم المحرز في هذا المجال على التفكير مليا في هذه المسألة. وهو لا يرقى لتوقعاتنا. وبالنسبة لمعظم البلدان النامية، فإن الطريق إلى عام ٢٠١٥ يبدو طويلا جدا وصعب المنال.

إننا نتفق والتحليل القائل بأن نجاح السبعة أهداف الأولى يعتمد على الوفاء بالتزامات الهدف الثامن الذي يتناول التجارة المنصفة وزيادة خفض الديون وتعزيز تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية. وفي سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يتعيَّن ترجمة الأقوال إلى أفعال والوفاء أيضا بالالتزامات. فمجرد تحديد الأهداف لا يكفي إلى حد أبعد بكثير توفير القدرة المالية على تحقيقها. وقد سبق لعدة تجارب مروعة أن أنذرتنا بأن الفشل في التنمية ليس خيارا.

إن خيبة الأمل التي أصابتنا من جراء ما حدث في كانكون، يجب ألا تتغلب علينا بل أن تحثنا على التحرك في اتجاه أمتن. إذ أن الفشل في دفع المفاوضات التجارية إلى الأمام سيؤدي إلى الإضرار بنا جميعا ولن يتم إحراز أي تقدم ما لم يكن مستندا إلى الإنصاف والعدالة. ويجب أن يغدو تسهيل وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق وتوفير معاملة خاصة وتفضيلية لها في صلب المفاوضات المتعددة الأطراف. فالتجارة أداة من أدوات التنمية ويجب التعامل معها على هذا الأساس.

إن أفريقيا لجديرة بنوع خاص من الاهتمام ونحن نشيد بمبادرة الزعماء الأفريقيين إلى تأسيس الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لأننا نؤمن بأنها ستمكن أفريقيا من أن تمسك بنفسها بزمام أمورها. ويجب أيضا الوفاء باحتياجات أقل البلدان نموا وتنفيذ برنامج عمل بروكسل من أجل أقل البلدان نموا.

يسرني أن يكون بوسعي القول بأننا، في بنغلاديش، حققنا مؤخرا تقدما هاما فيما يتعلق بمنجزاتنا الإنمائية. خفضنا نمونا السكاني بمقدار النصف. وخفضنا الوفيات بين الأطفال بمقدار الثلث، وحققنا اكتفاء ذاتيا في الغذاء، وحسَّنا معايير الإصحاح بأساليب أصلية وخفضنا انبعاث المكونات المسببة لنفاد طبقة الأوزون والتلوث الناجم عن تشغيل السيارات. ولا يزال تعليم البنات المجاني، وإدماج المنظور الجنساني وتمكين المرأة المكونات الكبرى لسياسة رئيسة الوزراء، البيجوم خالدة ضياء.

ونحن نعتقد أن نجاحاتنا لا ترجع فقط إلى الاستخدام المناسب للمساعدة الخارجية، وإن كان هذا أحد العوامل، وإنما الأهم من ذلك، أنها ترجع أيضا إلى سيادة ثقافة التعددية وإقامة مؤسسات ديمقراطية قوية مسؤولة وظهور طبقة وسطى قوية ومجتمع مدني نشيط وقد سمى البنك الدولي تجربة بنغلاديش ثورة صامتة. ويراها كثيرون نموذجا تجدر محاكاته. ونحن نريد أن نشرك الآخرين من ذوي البيئات المشابهة في تجربتنا. ونريد أن تكون الأمم المتحدة قناة موصلة لجعل ذلك ممكنا، وستكون الأمم المتحدة أكثر أهمية للبلدان النامية عندما تعزز دورها بتحديد مواضع أفضل الممارسات، والموازنة بينها، ونقلها. وهي لن تجتاز اختبار أهميتها بصياغة المشاريع والإعلانات، وإنما بالعمليات والتنفيذ.

وتعتقد بنغلاديش اعتقادا قويا أن تخفيف الفقر يتحقق على أفضل وجه، والتنمية تصبح ممكنة على نحو أكبر عن طريق مزيج من الديمقراطية، والتعددية، والاتجاه الاجتماعي المعتدل التقدمي، والتوازن الكبير بين الجنسين وتمكين المرأة، وحقوق الإنسان والحكم المسؤول. ونحن نشجع الأمم المتحدة على أن تدرس، عن طريق المشاورات المناسبة، إمكانيات استحداث استعراضات النظراء للسياسات الإنمائية للشركاء والدول والأعضاء التي تتطوع لذلك الغرض. وهذا يمكن أن يسفر عن أداء مجز، وإظهار للمنجزات وتوجيه للاستثمارات إلى مجالات أكثر إثمارا.

لقد دعا الأمين العام إلى أن يكون للبلدان النامية صوت ووجود أقوى في عملية صنع القرارات في الهيئات الدولية الرئيسية، بما في ذلك الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية الدولية إن سياساتها تؤثر على مجتمعاتنا بشكل كبير جدا. وبنغلاديش، باعتبارها الرئيس الحالي للجنة الثانية، ستعمل عن كثب مع الدول الأعضاء، والمؤسسات العالمية والمجتمع المدني على تضافر الجهود لتحقيق هذا الهدف.

لقد أكد زعماؤنا مجددا، خلال الأسبوعين الماضيين، أن الدول، كبيرها وصغيرها، قويها وضعيفها، تحتاج إلى الأمم المتحدة بقدر احتياج الأمم المتحدة لها. ولن نتمكن من تحقيق أهدافنا المشتركة المتعلقة بالسلم، والأمن، والتنمية والوئام إلا عن طريق مضافرة جهودنا. وقوة البشرية لا تكمن في حجم جيوشها، وإنما في قوة أفكارها؛ ليس في قدرتها على التدمير، وإنما في قدرتها على البناء؛ ليس في ميلها لليأس، وإنما في نزوعها إلى الأمل. فلتسخِّر البشرية قوتها لما فيه نفعها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل غواتيمالا.

السيد روزنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): لما كانت هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها منذ أصبحتم، يا سيدي رئيسا، أود أن أهنئكم مخلصا على انتخابكم لتترأسوا عملنا، وأن أؤكد لكم تعاوني الكامل. وأشعر بامتنان أيضا للأمين العام للوثيقتين اللتين أتاحهما لنا، A/58/1 و A/58/323 واللتين تشكلان أساسا واضحا جدا لمناقشاتنا.

اسمحوا لي أولا أن أعرب عن تأييدي للملاحظات التي أدلى بها الممثلان الدائمان للمغرب وبيرو، اللذان تكلما اليوم في المناقشة بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ ومجموعة ريو، على التوالي، وهما مجموعتان تنتمي غواتيمالا إليهما.

لقد أردنا أن نكمل هذين البيانين ببعض الأفكار الإضافية، لأن أمامنا اليوم فرصة لاستعراض وضع الأمم المتحدة الراهن والآفاق التي أمامها، وهذه مسألة بالغة الأهمية، ونود أن نذكر بشأنها موقفنا بوضوح بغرض تسجيله. ثانيا، وبشكل عام، نتفق مع الأمين العام بشأن ما قاله في الفقرات الثلاث الأخيرة من تقريره عن أعمال المنظمة (A/58/1)، من أن الأمم المتحدة، رغم عيوبها،لا تزال تجسِّد آمال الشعوب، وأن عملها له تأثير إيجابي على حياة شعوب كثيرة في أنحاء العالم. وبوسعي أن أشهد بأن هذا حقيقي في غواتيمالا، حيث كان للمنظمة، ولا يزال لها، أثر كبير.

في الوقت نفسه، نحن نعترف بالحاجة الماسة إلى مواءمة المنظمة لظروف العالم المتغيرة. وفي هذا الشأن، نتفق أيضا مع ما قاله الأمين العام في تقريره وأيضا في خطابه في هذه القاعة نفسها يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، عندما بيّن أن الأحداث التي وقعت في الأشهر القليلة الماضية صدمتنا جميعا، ودفعتنا إلى إعادة التفكير دون انفعال في نوع المنظمة الذي نريده، وفي أن نعمل في مجال الإصلاح.

ثالثا، قرأنا باهتمام التقرير الذي قدمه الأمين العام على سبيل متابعة تنفيذ نتائج إعلان قمة الألفية. وكما هو الحال في أي مشروع معقد، فإنه يوفر صورة مختلطة تمتزج فيها المنجزات مع أوجه الفشل، والخطوات إلى الأمام مع الخطوات إلى الخلف، ومبررات الأمل مع أسباب الشعور بخيبة الأمل. وربما كان أكثر ما يظل حيا في أذهاننا الخلافات المشهورة في مجلس الأمن بشأن نزع سلاح العراق والانقسامات العميقة في المجتمع الدولي المتعلقة بالحرب وما بعدها.

ويدور بخلدنا أيضا أداء الاقتصاد العالمي غير المثير للإعجاب على الإطلاق مؤخرا، الذي يعرض للخطر الوفاء بعدة أهداف إنمائية رئيسية للألفية، وكذلك النتيجة غير الإيجابية للمجلس الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في كانكون. لكن ما من شيء من هذه السلبيات يمكن أن يلغي منجزات منظمتنا الهامة، بما فيها العملية التي توجت باستقلال تيمور - ليشتي، والاستجابة الجماعية لأعضاء المنظمة لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المأساوية في مكافحة الإرهاب، وإصدار ذلك الإعلان الفريد من نوعه - توافق آراء مونتيري - وتقوية قدرة الأمانة العامة في حفظ السلام وبناء السلام.

وإلى جانب هذه القائمة ببعض الأمثلة التوضيحية للمنجزات فحسب، نعتقد أن النجاح ذا الأهمية العظمى كان عقد مؤتمر قمة الألفية وإصدار الإعلان الذي تمخض عنه. ونحن نعتقد أن ذلك الإعلان في حد ذاته مصدر قوة هام وذلك، في جملة أسباب، لأنه يوفر خارطة طريق، أو رؤية مشتركة لكل الأعضاء. إنه أداة لزيادة الوعي العام. وهو ييسر مهمة جعل عمل منظومة الأمم المتحدة أكثر تماسكا، وتنسيقا وتعاونا بتوفيره مجموعة من الأهداف المشتركة.

وينبغي أن يشكل أيضا مصدرا للتحسن في نظام ترتيب أولويات الميزانية وتحديدها. فهو يعطي مؤشرات كمية تيسر قياس التقدم المحرز. كما أنه يمثل أساسا يمكننا الاستمرار في البناء عليه، سواء على الصعيد الدولي أو داخل كل بلد. وهو بصفة خاصة مبرر ضمني لضرورة الحفاظ على تعددية الأطراف والأمم المتحدة وتعزيزهما.

ولهذه الأسباب جميعا، إضافة إلى الحساب الذي قدمه لنا الأمين العام في كل من المجالات التي يشملها التقرير، أي السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، فإن تقييمنا الخاص لعمل المنظمة هذا العام، وهو عام أليم للغاية بالنسبة للأمم المتحدة، ما زلنا ننعي فيه ضحايا ١٩ آب/أغسطس الماضي، لا يغير بحال من الأحوال شعورنا بأن الأمم المتحدة ما زالت أداة لا غنى عنها للبشرية. ولا بد من حمايتها وتحسينها وتحديثها وتعزيزها.

ولهذا السبب أيضا نبدي استعدادنا لتلبية النداء الذي وجهه الأمين العام في ٢٣ أيلول/سبتمبر بأن نتوصل سويا إلى اتفاق بشأن طرق النهوض بالأمم المتحدة، حتى تحقق الأهداف التي قصد إليها مؤسسوها:

”أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ... وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان ... وأن نبين الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي ... وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح“.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): نشكر الأمين العام على تقريريه عن عمل المنظمة وعن تنفيذ إعلان الألفية، على التوالي. ونعرب عن امتناننا بنفس الدرجة للبيان الذي أدلى به خلال الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر. فسوف يسهم هذان التقريران وهذا البيان إسهاما كبيرا في مناقشاتنا حول أهمية الأمم المتحدة والدور الذي تضطلع به في عالمنا السريع التغير.

ونتفق مع الأمين العام في أن العام الحالي عام امتحان للأمم المتحدة. فقد امتحنت الأزمة بشأن العراق مبادئ الأمن الجماعي. وأدى رفض مجلس الأمن الإذن باستعمال القوة إلى خروج البعض بأحكام غير منصفة عن كفاية المجلس وفعاليته بوصفه الأداة الرئيسية لصون السلام والأمن الدوليين. ذلك أن المجلس لم يخفق، بل زاد من مثبطات استعمال القوة، وفقا لأحكام الميثاق.

فلم يأذن واضعو ميثاقنا، إثر خروجهم من حرب عالمية مدمرة، باستعمال القوة من جانب الدول إلا دفاعا عن النفس، أو بصورة جماعية، وذلك بإذن صريح من مجلس الأمن. ويجب أن يظل هذا المبدأ مقدسا. فمحاولة إعداد معايير للإذن العاجل باستخدام تدابير قسرية للتصدي لبعض أنواع الأخطار أمر محفوف بالخطر على النظام العالمي. ونخشى أن تفتح إعادة بحث مسألة استعمال القوة، بغض النظر عن أنها تستلزم تعديل الميثاق، الباب أمام لجوء بعض الدول بشكل أكثر تواترا إلى استعمال القوة من جانب واحد أو على نحو وقائي.

وقد واصلت الأمم المتحدة مجابهة ما يشار إليه الآن على أنه تهديدات قديمة وجديدة للسلام والأمن الدوليين. وها هو الإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب يزيد من الفعالية ينمو، كما تنمو قدرة الدول على العمل بشكل تعاوني لمكافحة الإرهاب.

ونوافق على ضرورة منع الإرهابيين بشكل قاطع من اقتناء أسلحة الدمار الشامل. وينبغي للدول التي تمتلك هذه الأسلحة، أو التي لديها مواد أو تكنولوجيا تتسم بالحساسية، أن تطبق ضوابط فعالة عليها. وفي الوقت ذاته، لا يجب أن نسمح بالمغالاة في هذا الخطر. فلم يحدث إلا مرة واحدة في اليابان أن لجأت جماعة إرهابية، وهي من غير الدول، بالفعل إلى استعمال الأسلحة الكيميائية. وفيما عدا ذلك، لم تستخدم أسلحة الدمار الشامل إلا بواسطة الدول وفي سياق إرهاب الدولة. ولا يجب أن يصرف انتباهنا عن أن هناك خطرين منفصلين، هما الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، ويجب معالجتهما بشكل فعال وإلى حد كبير بشكل منفصل.

وترى باكستان أن علينا ونحن نعزز قدرة الدول على محاربة الإرهاب أن نتناول مسألة الإرهاب على نحو أشمل. ولا بد من إعداد تعريف قانوني للإرهاب، يشمل أيضا إرهاب الدولة، ويرفض المحاولات التي تبذل لإزالة المشروعية عن كفاح الشعوب من أجل تقرير المصير والتخلص من الاحتلال الأجنبي. ويجب أن تشن الحرب على الإرهاب دون التضحية بحقوق الإنسان. ويتعين علينا إعداد استراتيجيات ترمي إلى الحد من اللجوء للإرهاب، وخاصة بتشجيع حلول للمنازعات الطويلة الأمد واتخاذ التدابير للحد من الفقر والتصدي للظلم السياسي والاقتصادي.

وفي مجال نزع السلاح، وجه الأمين العام الاهتمام بحق إلى مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل وشدد على ضرورة تعزيز النظم القائمة لمكافحة أسلحة الدمار الشامل. ونوافق على أن ازدواجية المعايير يمكن أن تؤدي لعواقب وخيمة. وأكثر الطرق فعالية للتصدي لخطر أسلحة الدمار الشامل هو من خلال بذل الجهود المخلصة لتحقيق نزع السلاح، بما في ذلك الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية.

ويرى الأمين العام، كما ذكر في الفقرة ٢٠ من تقريره عن تنفيذ إعلان الألفية، أن تدابير الإنفاذ الضعيفة هي موطن الضعف الرئيسي في النظم النووية والكيميائية والبيولوجية القائمة، لأنها ”لا تحدد من حيث الجوهر الجزاءات التي تفرض في حال عدم الامتثال“. ونرى أن هذا ليس بالضرورة كذلك. فموطن الضعف الرئيسي يكمن في أن صفقة عدم الانتشار ونزع السلاح تنفذ على نحو غير متكافئ. إذ لا بد من وقف كل من الانتشار الأفقي والرأسي على السواء. أما اقتراح إمكانية اتخاذ إجراء عن طريق الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، فيمكن في الواقع أن يؤدي لعكس الغرض المرجو، كما يتبين من حالة كوريا. وقد رأت باكستان باستمرار ضرورة تعزيز نظم المعاهدات الحالية من أجل التصدي بشكل عادل لكافة المسائل المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار، بما فيها عدم

الامتثال. فأي جهد يُبذل لاستكمال نظم المعاهدات خارج نطاق الهيئات المنشأة بالمعاهدات ليس من شأنه أن يقوض تلك النظم فحسب وإنما قد يؤدي أيضا لانتكاس جهود نزع السلاح على الصعيد العالمي. بل إنه قد يزيد من أخطار استعمال القوة، بما في ذلك استعمال أسلحة الدمار الشامل.

أما فيما يتعلق بجنوب شرقي آسيا، فأشار الأمين العام إلى تبادل المفوضين السامين بين الهند وباكستان والإعلانات بشأن اعتزام إعادة روابط السكك الحديدية والطرق البرية والجوية بينهما، وغير ذلك من تدابير بناء الثقة. وأعرب عن الأمل في أن تؤدي هذه التدابير إلى استئناف حوار متصل وإلى إحراز تقدم حقيقي صوب التسوية السلمية للمشاكل القائمة بين هاتين الدولتين الجارتين، بما فيها المتعلقة بجامو وكشمير.

ومن دواعي الأسف أن هذه الآمال لم تتحقق، نظرا لرفض الهند استئناف الحوار مع باكستان، ولا سيما فيما يتعلق بمسألة كشمير الجوهرية.

وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، اقترح الرئيس مشرف من هذا المنبر خطة عمل لإقرار السلام بين الهند وباكستان، تشمل فتح حوار ثنائي، ووقف النار المتبادل على طول خط المراقبة في كشمير، ووقف العنف من جانب القوات الهندية والمقاتلين الكشميريين من أجل الحرية في كشمير الخاضعة للاحتلال الهندي، وتعزيز رصد خط المراقبة على كلا الجانبين، والحفاظ على توازن في الأسلحة، سواء التقليدية أو غير التقليدية، بين البلدين.

ضيّعت الهند فرصة لتحقيق السلام عندما رفضت بسرعة خطة العمل التي تقدمت بها باكستان. ونأمل أن تفكر الهند وأن ترد ردا إيجابيا. وتتحمل هذه الهيئة العالمية والأمين العام مسؤولية مباشرة منبثقة عن قرارات مجلس الأمن تتمثل في تعزيز ودعم جميع التدابير الرامية لإيجاد حل عادل ودائم للنزاع في كشمير، الذي وُصف صوابا بأنه أخطر نزاع في العالم. وإن الوعد الذي قطعته الأمم المتحدة – والهند وباكستان – تجاه شعب جامو وكشمير يجب الوفاء به.

يوضح تقرير الأمين العام كيف يُلقي تحدي الأمن في أفغانستان بظلاله على كل جانب من جوانب إعادة بناء ذلك البلد الذي مزقته الحرب. وتعتقد باكستان أنه يقع على عاتق المجتمع الدولي الالتزام بضمان التنفيذ الناجح لعملية بون.

العراق يظل تحديا ملحا للمجتمع الدولي. ويجب أن تسترشد الدول الأعضاء في هذه الحالة بهدف إعادة السيادة والاستقلال السياسي للعراق؛ وضمان وحدته وسلامته الإقليمية؛ وتأييد حق الشعب العراقي في تقرير مستقبله والسيطرة على موارده الطبيعية؛ واحترام تقاليده الدينية والثقافية وحرمة الأماكن المقدسة.

ينبغي أن يشارك الشعب العراقي في العملية السياسية وعملية تحقيق الاستقرار في العراق، وينبغي أن تكون هاتان العمليتان ملكا للشعب العراقي، تحت إشراف الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في التوصل إلى توافق آراء بشأن إطار التحول السياسي والأمني والاقتصادي في العراق في قرار جديد لمجلس الأمن، يكون مقبولا للشعب العراقي ويحظى بدعم دول المنطقة.

الآمال في تحقيق السلام في الشرق الأوسط، التي أحيتها خارطة الطريق التي قدمتها اللجنة الرباعية، قُضي عليها تماما الآن. والعدوان الإسرائيلي غير المقبول على الأراضي السورية انتهاك صارخ للقانون الدولي والميثاق وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبالإضافة إلا أنه هدد بإشعال حريق أكبر، فإنه قوّض المساعي لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس القرارات

٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢). ويجب أن يرفض العالم الأعمال العدوانية الإسرائيلية ويحيي الآمال في تحقيق سلام عادل، حيث يمكن أن تعيش دولتان – فلسطين وإسرائيل – جنبا إلى جنب داخل حدود تكفل للدولة البقاء وتحظى بالاعتراف بها.

تظل حقوق الإنسان جزءا أساسيا من عمل الأمم المتحدة. إلا أنه يجب ألا يسمح لهيئات حقوق الإنسان أن تخدم جداول أعمال وطنية أو متحيزة سياسيا لبعض الدول. ولا يجوز للأمم المتحدة أن تتسامح مع المعايير الانتقائية والمزدوجة في حقوق الإنسان، فهذه ممارسات تضعف مصداقية مؤسساتنا. ومن المستغرب أن تتجاهل منظمتنا قتل ٢ ٠٠٠ مسلم مع سبق الإصرار والترصد في غوجارات، بينما تعاقب بلدانا عديدة أخرى على حالات جنح معزولة.

ويوجد إدراك متنامٍ بأن التنمية برنامج تتشاطره البشرية. ومن المؤسف أن المجتمع الدولي عاجز عن تحقيق معظم أهداف الألفية الإنمائية. بديهي أن البلدان النامية يجب أن تجري الإصلاحات الهيكلية الضرورية على الصعيد الوطني. ولكن، يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها، لا سيما في مجالي المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة المنصفة.

وقد شرعت باكستان، من جانبها، في تنفيذ برنامج إصلاح طموح لتعبئة الموارد المحلية وبناء القدرة الوطنية لتتصدى لتحديات التنمية. كما أننا نقوم بعملية إعداد تقريرنا الوطني عن أهداف الألفية الإنمائية.

وتعتقد باكستان أنه لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالكامل إلا إذا أخذنا بنهج متكامل، تحترم وتنفذ فيه جميع الأطراف التزاماتها المتعلقة بأعمدة التنمية المستدامة الثلاثة جميعها — النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة.

إننا نتفق مع الأمين العام في أن التجارة الدولية يمكن أن تكون أهم أداة لتحقيق التنمية. يجب التخلص من جميع جوانب الإجحاف في نظام التجارة الدولي. وينبغي أن تكون التنمية محور مفاوضات التجارة والعولمة. ويجب أن تصبح جولة الدوحة جولة تنمية حقيقية. ويجب تقديم دعم قوي للبرامج الخاصة الموجهة لأفريقيا، مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والبرامج الموجهة لأقل البلدان نموا وللبلدان المتدنية الدخل.

ونشيد بالأمين العام على جهوده الدؤوبة منذ عام ١٩٩٧ الرامية لترشيد وظائف الأمانة العامة. وقد قدمت باكستان مساهمتها المتواضعة للنهوض بهذه الإصلاحات، وستواصل بذل تلك الجهود.

نتفق مع الأمين العام في أن المنظمة يجب أن تتكيف مع حقائق عالمنا اليوم. إلا أن من المهم للغاية ألا تُغيّر الإصلاحات المؤسسية المنتظرة الطابع الحكومي الدولي التمثيلي والمتعدد الأطراف لهذه المنظمة، وأن تكون هذه الإصلاحات متفقة مع مبادئ الميثاق، لا سيما مبدأ تساوي الدول في السيادة.

طبعا، يمكن تحسين إجراءات وعمليات الجمعية العامة لتعزيز الكفاءة. إلا أن ضعف الجمعية العامة سبّبه الذين نقلوا المسؤولية الحقيقية عن معالجة القضايا الرئيسية – حتى تلك القضايا التي لا تتعلق بصورة رئيسية بصون السلم والأمن الدوليين – إلى مجلس الأمن وإلى أجهزة وكيانات أخرى، بعضها خارج منظومة الأمم المتحدة.

ونحن غير مقتنعين بأن إنشاء لجنة تنفيذية أو لجنة توجيه أو هيئة مختارة أو أية مجموعة متميزة أخرى في إطار الجمعية العامة سيجعل الجمعية أكثر فعالية. بل على العكس من ذلك، سيقوض الطابع التمثيلي للجمعية ويضعف شرعية قراراتها. ويجب ألا نحاول أن نستورد إلى الجمعية العامة ثقافة

العلاقات غير المتكافئة التي ابتليت بها بعض الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

يمكننا أن نتفق جميعا على أن مجلس الأمن بحاجة للإصلاح. ويتعين أن يصبح أكثر تمثيلا وأكثر شفافية. وتؤيد باكستان توسيع عضوية المجلس. وفي نفس الوقت، سنظل نقاوم تكاثر مراكز الامتياز في مجلس الأمن. ومن الواضح أن توافق الآراء الموجود حاليا في الأمم المتحدة يحبذ زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين المنتخبين، ونحن ندعم ذلك.

لا يمكن تمكين المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الاضطلاع بالدور الرئيسي في التعاون الاقتصادي والاجتماعي بتغيير اسمه فقط. فالمشكلة الحقيقية تتمثل في عزوف الدول الأعضاء الكبرى عن السماح للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن ينظر ويبت في قضايا رئيسية متعلقة بإدارة الاقتصاد الدولي والعلاقات الاجتماعية. ويوفر مؤتمر مونتيري والسعي لإقامة آلية متكاملة لمتابعة وتنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية فرصة فريدة لتمكين المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأمم المتحدة برمتها، من القيام بدور تنسيقي رئيسي في تحقيق التنمية الشاملة والأهداف الاجتماعية – الاقتصادية التي أيدها المجتمع الدولي، لا سيما أهداف الألفية الإنمائية.

واقترحت باكستان أيضا إنشاء لجنة مخصصة مركبة تتكون من الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتصدي للأزمات وحالات الصراع المعقدة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ونؤيد عرض ميزانية الأمم المتحدة بصيغة أقصر وأكثر استراتيجية واعتمادا على النتائج. وتعتقد باكستان بأن جميع أنشطة الأمم المتحدة المعتمدة ينبغي أن تُوفَّر لها موارد كافية. وفي حين أننا ندعم الجهود الرامية إلى ربط موارد المنظمة بأولوياتها، فإننا نعتقد أنه لا يجوز استخدام تخصيص الموارد كأداة سياسة لتحديد الأولويات.

نحن نؤيد بالكامل الدقة في ضبط الميزانية والحصافة في استخدام الموارد.

وترحب باكستان بإنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة يعنى ببحث التحديات الراهنة وبتقديم التوصيات بشأن تعزيز منظمة الأمم المتحدة من خلال إصلاح مؤسساتها وعملياتها. وينبغي لمثل هذا الفريق أن يحقق تمثيلا واسع النطاق وأن يتفاعل مع الدول الأعضاء، بما فيها الدول الأصغر، وأن يعد توصياته لتتحرك الجمعية العامة على أساسها ولتبت بشأنها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إندونيسيا.

السيد دجومالا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد إندونيسيا بتقرير الأمين العام (A/58/1) عن أعمال المنظمة، وبموجزه السنوي المتعلق بكيفية استجابة الأمم المتحدة في العام المنصرم للمسائل المطروحة عليها، بالإضافة إلى تقريره عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (A/58/323). ونحن فخورون بأن أتيحت لنا الفرصة للمساهمة في هذه المناقشة، نظرا لأن العام المنصرم كان من أكثر الأعوام التي شهدتها منظمتنا الموقرة مبعثا للحيرة.

وقد لفتت الرئيسة ميغاواتي سوكارنوبتري في خطابها الذي ألقته أثناء المناقشة العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر انتباه الجمعية العامة إلى الحاجة إلى مكافحة آفة الإرهاب عن طريق ضمان التصدي بشكل ملائم لأسبابه الجذرية. وبوصف إندونيسيا دولة شهدت مرتين في العام المنصرم أبشع وجوه الإرهاب، فقد دأبت هنا في الأمم المتحدة على التشديد على عدم جواز اتخاذ أي أمر ذريعة للإرهاب. وفي حين يتعين حشد الجهود الدولية المناسبة لمكافحة الإرهاب،

يجب أيضا تركيز الانتباه على التصدي للمسائل التي يمكن لها أن تؤدي، بطريقة ملتوية، إلى تبرير أولئك الذين يودون الانخراط فيه. والشاغل الأساسي هنا، كما قالت الرئيسة ميغاواتي، يكمن في البحث عن العدالة الاجتماعية والسياسية.

وفي هذا الصدد، جدير بالذكر أن الأمين العام أشار في تقريره إلى الأسباب غير المباشرة للإرهاب، مثل الفقر والتذمر من الظلم، وهي أسباب يجب أخذها بعين الاعتبار في وضع السياسات التي تهدف إلى مكافحة الإرهاب. ونحن في إندونيسيا نعتقد اعتقادا راسخا أن معالجة هذه المسائل الأساسية يجعل من الصعب جدا على الإرهابيين إيجاد متعاطفين معهم أو حصولهم على دعم قوي.

وهذا النهج مبني على العلاقة بين السلم والتنمية. ففي حين ينبغي عدم اللجوء البتة إلى التخلف ذريعة للإخلال بالأمن، إلا أنه يستغل للأسف على الدوم بمثابة عذر جاهز أو كبش فداء طبيعي. ولذلك فإن التنمية هي الجواب الطبيعي لكيفية التغلب على مشكلة الإرهاب كما أن التصدي لمسائل الفقر والظلم قد أثبت كونه أداة فعالة في مكافحة الإرهاب.

وتشير إندونيسيا بقلق إلى العجز المزمن في التمويل اللازم لمعالجة الأزمات الإنسانية الدولية، حيث وجهت الأمم المتحدة ما مجموعه ٢٧ نداء موحدا من أجل تلبية الحاجة إلى جمع ٥,٨ مليار دولار للمساعدات الإنسانية. ولم يتجاوز نسبة استجابة المجموعة الدولية ٥٢ في المائة من المبلغ المطلوب. أما العجز البالغة نسبته ٤٨ في المائة فيعني احتمال تعرض ملايين عديدة من الناس، وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء للخطر الشديد خلال فترة تقديم التقرير. وفي هذا الصدد، فإننا بحاجة إلى أن نؤكد مرة أخرى أن الأمن الدولي يصبح مهددا إذا تهدد الأمن الفردي. لذلك يجب سد العجز في التمويل لكي يسود السلام وتتحقق التنمية.

إن الوضع الحالي في العراق، حيث تزداد الأزمة الإنسانية اشتدادا بصورة شبه يومية، تجسد هذا التحدي. ويسرنا أن نشير إلى إنجازات الأمم المتحدة في ذلك البلد رغم الأوضاع القابلة للانفجار هناك. وليس أقل تلك الإنجازات شجاعة المنظومة وتصميمها على الاستجابة لاحتياجات ملايين العراقيين العاديين الذين لا يرغبون سوى بالسلم وفرصة للعيش في مناخ أوسع من الحرية.

وتتفق إندونيسيا بالكامل للعناصر الأساسية التي حددها الأمين العام بغية لتعزيز عملية التنمية في العالم أجمع. وهناك اتفاق على ضرورة تأمين موارد جديدة لتمويل التنمية بل وزيادة هذه الموارد، كما جاء في توافق آراء مونتيري. وبالمثل، هناك اتفاق حول حقيقة أن تعاون القطاع الخاص من شأنه أن ييسر تمويل عملية التنمية ويساعد في تعبئة المجتمعات باتجاه تحقيق الأهداف الوطنية.

وفي حين أن الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص لا يمكن إهماله، فإن من الأهمية نفسها أن تتحمل الحكومات مسؤولياتها إزاء خلق مناخ يفضي إلى تحقيق التنمية من خلال سياسات وبرامج مترابطة، ووضع التنمية المستدامة في متناول الأفراد والجماعات والمؤسسات في مجتمعاتهم المحلية.

ورغم ذلك، فإن غياب تعاون دولي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المقبولة عالميا، بما في ذلك أهداف إعلان الألفية، سيعمل على إعاقة الجهود الوطنية بشكل كبير. إن العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية خلال الإطار الزمني المحدد ليس أمرا نظريا أو طوباويا كما قد يتصور البعض. ففي الفقرة ٤٩ من تقرير الأمين العام عن تنفيذ إعلان الألفية، أوضح هذا الأخير بشكل لا لبس فيه:

”أنه قد بينت الإنجازات السريعة التي تحققت في بعض المجالات أن الأهداف الإنمائية للألفية، وإن كانت طموحة، فهي قابلة للتحقيق على الصعيد العالمي. وتحقيقها لا زال جاريا على الصعيد الوطني بالنسبة لجميع البلدان تقريبا“ (A/58/323).

ولكن النجاح في مواجهة التحديات العالمية، كما ذكر الأمين العام، يتوقف على إظهار الإرادة السياسية الضرورية على المستوى العالمي.

وبمعزل عن الامتيازات الممنوحة للبلدان الفقيرة للحصول على عقاقير بديلة رخيصة الثمن لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لم يحدث ما يستحق الذكر. وقد أشارت التقديرات إلى أنه لو نجح مؤتمر القمة في كانكون في التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاقات متينة بشأن التجارة الحرة لأدى ذلك إلى توليد مبلغ يناهز ٥٣٠ مليار دولار في شكل أرباح على المداخيل للدول الغنية والفقيرة على السواء، ولأدى ذلك أيضا إلى خفض عدد فقراء العالم بمقدار ١٤٤ مليون نسمة بحلول العام ٢٠١٥.

وتعزيزا للتعاون في ما بين بلدان الجنوب، استضافت إندونيسيا مؤتمر المنظمات الآسيوية – الأفريقية دون الإقليمية الذي عقد في باندونغ مدة يومين في تموز/يوليه الماضي. وكان الهدف من عقد ذلك المؤتمر إنشاء استراتيجية جديدة للشراكة بين آسيا وأفريقيا تم إرساء قواعدها في العام ١٩٥٥. وإن قيام آسيا وأفريقيا بتسخير الفوارق القائمة بينهما لتكون قوة يكمل من خلالها أحدهما الآخر، إنما يتيح لهما استخلاص العبر من خبرتيهما في التغلب على المشاكل المتعلقة بالمسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنمائية، كون ذلك يشكل جزءا من عمليتي التنمية اللتين ينتهجانهما.

وفي هذا السياق، فإن وفدي يرحب بنتائج مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية الذي عقد مؤخرا، والذي يؤكد على دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوصفها إحدى المواضيع الرئيسية التي يتناولها.

وتحث إندونيسيا بقوة على عدم جواز المضي في تأخير الإصلاح الضروري لجعل منظومة الأمم المتحدة أكثر كفاءة وفعالية. ولا يسعنا سوى أن نتفق بالكامل مع ما ذكره الأمين العام من أن مجلس الأمن يحتاج إلى الإصلاح لكي يحظى من جديد بثقة الدول، وبشكل خاص ثقة الدول النامية، وذلك بأن يظهر نفسه ممثلا حقيقيا لوجهة نظر هذه الدول ومصالحها. كما أن تشكيل المجلس يجب أن يعكس الوقائع الجيوسياسية القائمة حاليا. والحقيقة هي أننا جميعا نريد أمما متحدة أفضل وأقوى وأكثر قدرة تمثل أفضل أمل للتعددية في عالم شديد التكافل. ولكي يتحقق ذلك، ينبغي للمنظمة أن تطور نفسها لتصبح مرنة وقادرة على التكيف.

وفي ما يتعلق بالفقرة ٧٤ من التقرير، والمتعلقة بالحالة في آتشه، يود وفدي أن يضع الأمور في نصابها. إذ لم يكن هناك استئناف للنشاط العسكري ضد الحركة الانفصالية. إننا بصدد عملية مشتركة تنطوي على جانب إنساني آتى ثماره. والاتشازيون الذين كانوا ضحايا للابتزاز والقتل وأعمال إرهابية أخرى ارتكبتها الحركة الانفصالية المسلحة ضدهم قد أبدوا تأييدهم الكامل للعملية الموحدة أو المشتركة دون أن يشعروا بالخوف من انتقام الانفصاليين المسلحين.

وبالإضافة إلى الجانب الإنساني، هناك جانب آخر للعملية المشتركة يتمثل في تنشيط الإدارة المدنية وتطبيق حكم القانون. وخلال الأشهر الخمسة التي مضت على بداية العملية الموحدة في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، تحسنت الحالة في آتشه تحسنا كبيرا. ويتمثل التطور الإيجابي الآخر في استسلام

مئات من عناصر الحركة الانفصالية المسلحة بشكل طوعي. وقد قبلتهم الحكومة ووفرت لهم التدريب المهني لكي تتكون لديهم المهارات المناسبة عند عودتهم إلى الاندماج في المجتمع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة حول هذه البنود لهذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.